الفصل الأول

البحث عن سياسة

«تحاول بريطانيا العظمي استخدام الشرق الأدني كسدٍّ عملاق يمنع تدفق روسيا باتجاه الجنوب ويحافظ علي منفذ للاتصالات مع الهند والممتلكات البريطانية الأخري. يبدو الاتحاد السوفييتي مصمما علي هدم البنية التي ظلت بريطانيا العظمى تحافظ عليها بحيث تستطيع القوة الروسية الاندفاع دونما عوائق عبر تركيا ومنها إلي البحر المتوسط.. ظلت الولايات المتحدة تتبع سياسة الباب المفتوح في الشرق الأدنى؛ واتخذت موقفا يري أنه لا ينبغي اعتبار الدول المستقلة في الشرق الأدني تقع في مجال نفوذ أية قوة عظمي».

– لوى هندرسون، مدير «مكتب شئون الشرق الأدنى وإفريقيا» الوضع الحالى فى الشرق الأدني – خطر على السلام العالمي» ٢٨ ديسمبر ١٩٤٥

لدي استضافة الرئيس روزفلت للملك فاروق علي متن البارجة الأمريكية USS Quincy التي كانت راسية في البحيرات المرة في ١٣ فبراير ١٩٤٥ وجه روزفلت للملك بعض النصائح. اقترح روزفلت أن تقوم «مصر بتقسيم بعض الضيعات الكبيرة المملوكة للأفراد بحيث تتاح ملكيات صغيرة للفلاحين الذين يزرعونها وأن علي مصر أن تضع برنامجا مستمرا لري ١٠٠٠٠٠ فدان إضافي سنوياً».

كان من الجسارة، بل من الوقاحة، توجيه النصح إلي ملك أتي إلي البارجة الأمريكية من أجل دردشة حميمية. بيد أنه، وأثناء الحرب العالمية، قال روزفلت أشياء مماثلة عما ينبغي علي حكام الشرق الأوسط فعله من أجل الوفاء بتطلعات شعوبهم في فترة ما بعد الحرب. مثلا، في مؤتمر عقد بطهران عام ١٩٤٣ مع تشرشل وستالين للاتفاق النهائي علي خطة موعد شن الحرب علي اليابان، قام رئيس الولايات المتحدة بمناقشة تقارير من مستشاريه عما يمكن للعبقرية الأمريكية فعله لتحديث

obeikandi.com

الاقتصاد الإيراني. كان «متحمسا لفكرة استخدام إيران نموذجا لما يمكننا فعله من خلال السياسة الأمريكية الإيثارية». كتب، نقلا عن كورديل هال، وزير خارجيته، يقول «إن إيران بلد شديد التخلف» وإنها تتكون من شعب ٩٩٪ منه عبيد للواحد في المائة الآخرين. وأضاف «إن الصعوبة الحقيقية هي إيجاد الخبراء الأمريكيين الحقيقيين المخلصين لمُثُلهم وقيمهم، والذين لا يتعاركون معا، ويتمتعون بالنزاهة المالية المطلقة».

كانت القوات الأمريكية قد دخلت إيران أثناء الحرب من أجل ضمان وصول الموارد إلي الاتحاد السوفييتي. وفي معية العسكر، وصلت فرق من الخبراء الاقتصاديين وغيرهم ممن لديهم أفكار عن كيفية الإسراع بتنمية الاقتصاد الإيراني. وبالتقابل، لم يكن للولايات المتحدة في مصر تواجد عسكري كبير أو مستشارون متحمسون لبحث مشكلات هذا البلد المماثلة. لكن الرئيس روزفلت، أثناء دردشته الوجيزة مع الملك

obeikandl.com

فاروق بعد يومين من انتهاء مؤتمر «الثلاثة الكبار» ببالطا في القرم، تحدث بحماس عن فرص تزايد التجارة بين البلدين. قال، إنه يأمل، بعد أن يحل السلام، أن تزيد مشتروات الولايات المتحدة من القطن المصري طويل التيلة وأيضا من السلع المصرية الأخري. قال أيضا إنه متأكد من زيادة عدد السائحين الأمريكيين إلي مصر بعد الحرب، وتنبأ بقدوم آلاف الأمريكيين إلي مصر جوا وبحرا.

وفي واقع الأمر، فقد ازدادت التجارة مع مصر ثمانية أضعاف أثناء الحرب. كان ألكساندر كيرك، الوزير المفوض الأمريكي بالقاهرة، قد دعا إلي زيادة معونة الإعارة/ التأجير من أجل تقوية علاقات البلدين بعد الحرب، ثم بعد إجراء مداولات في واشنطون حول مغبات ذلك المتوقعة علي العلاقات الأنجلو/ أمريكية، تمت الموافقة علي المنحة، وتلتها جهود ديبلوماسية لإصدار قوانين استثمار لتشجيع الشركات المساهمة الأمريكية علي الاستثمار بمصر. أيضا، سعت واشنطون للحصول علي تصريح لشركات الطيران التجاري الأمريكية لنقل المسافرين من مصر إلي مدن أوروبا الرئيسية، إذ قال أحد مخططي السياسة الأمريكية «إن موقع القاهرة حيوي بالنسبة للنقل الجوي، تماما كأهمية السويس للنقل البحري».

ما تضمره هذه المقولة هو أن احتلال بريطانيا للسويس أثناء الحرب كان ينتمي إلي زمن الإمبريالية الأوربية المندثر وقد عجلت الحرب بنهايته، أما العصر الجديد للتجارة فكان يعتمد علي خطوط الطيران الآمنة مثلما بلغ العصر الصناعي الأصلي ذروته في مشاريع مثل حفر قناة السويس. ومثلما كانت «حرية البحار» هي العبارة الرائجة للقوي المهيمنة آنذاك، غدت «حرية الجو» هي العبارة التي تناسب عصر ما بعد الكلونيالية.

لم يشارك كثيرون من مستشاري روزفلت للسياسة الخارجية أفكاره عن «الإصلاح الاقتصادي New Deal» كما لم يشاركوه أفكاره المتطرفة عن إصلاح الأراضي – الإصلاح الزراعي – بيد أنه كان ثمة إجماع أن مهمة أمريكا في زمن ما بعد الحرب هي مساعدة بريطانيا علي «الخروج» [بما للفظ من معنيين] من ورطتها

بالسويس، ومن أوضاع مماثلة في أنحاء أخري مرتبطة بالأيديولوجيا الكلونيالية التي كان من المفترض أنها انتهت. أثناء الحرب، حذّر وزير الخارجية الأمريكي من أنه ليس بوسع الولايات المتحدة العمل مع القوي الاستعمارية في أوربا وضدها في الأنحاء الأخري من العالم. لكن واشنطون، ومع الفرحة العارمة التي اعترتها لدي الانتصار في الحرب العالمية الثانية تخيلت أن الأمور ستسير بسلاسة حيث إن تأثيرها سيتسع ويمتد حتي للمناطق التي أسماها جوزيف كونراد «قلب الظلام»، بيد أن الرؤساء الذين خلفوا روزفلت وجدوا أن عملية «تقليم» الإمبراطورية البريطانية، والتي كانت بطبيعتها عملية معقدة بسبب السياسات المحلية حول بعض القضايا مثل الخلاف حول مستقبل الانتداب البريطاني علي فلسطين، كانت أيضا تهدد بكارثة.

الحاجة إلى الالتزام:

توافق صناع السياسية الأمريكيون أن الانتقال الآمن يتوقف علي قدرة واشنطون علي إقناع فاروق وغيره من قيادات دول الشرق الأوسط بأن الولايات المتحدة لن تسمح للقوي الاستعمارية القديمة، أي بريطانيا العظمي وفرنسا، باستعادة الأوضاع المميزة التي كانت لها قبل الحرب، وبأنها مستعدة لتقديم المساعدات الاقتصادية لتلك البلاد، وأيضا المساعدات العسكرية بشريطة إدارتها بحرص، وذلك لضمان استقلال تلك البلاد وأمنها الداخلي. كان ينبغي إدارة هذا كله بأسلوب يسهل الانتقال من النظام الاستعماري القديم إلي نظام سياسات كوكبية جديدة بقيادة الولايات المتحدة من دون السماح للقوميين أو الشيوعيين باستغلال الوضع لترسيخ أقدامهم في المنطقة. وفي هذا الصدد، مثلت الحرب الباردة فرصة لإحداث نقلة بحيث تحجب قضية قيام دفاع مشترك ضد أي تهديد عسكري الأطروحات القديمة، وأيضا إحياء موضوع تحدي اختراق «الشيوعية» لحركات الإصلاح وتعويقه لها. قُصد بتعليقات روزفلت التي وجهها لملك مصر، وفيما بعد لضيوفه الآخرين أي الإمبراطور هيلاسي لاسي، وللملك ابن سعود بخاصة الترويج لرؤية للشرق الأوسط بعد الحرب تعقُب ذلك المرور الآمن نحو الازدهار. لكن الملك سعود ظل متشككا وتساءل «من لي أن أصدق،

في الوقت الذي يخبرني فيه البريطانيون أن مستقبلي معهم لا مع الأمريكيين؟» وكان البريطانيون قد أخبروه أن اهتمام أمريكا ببلده أمرا مؤقتاً، وأنه بمجرد انتهاء الحرب ستنتهي معها معونة الإيجار/ القرض وستعود أمريكا إلي نصف الكرة الغربي وتترك السعودية داخل منطقة الجنيه الاسترليني اقتصاديا، وللأسطول الملكي والجيش البريطاني من الناحية الدفاعية. قال سعود «بمقتضي هذه الأطروحة، فهم يسعون لحصول بريطانيا علي الأولوية في السعودية. ماذا لي أن أصدق؟».

بيد أن روزفلت أصر علي أن المستقبل لن يكون هكذا لأن خطط أمريكا لما بعد الحرب تأخذ في اعتبارها «زواء مناطق النفوذ لصالح الباب المفتوح»، وعبَّر عن أمله في أن يظل باب السعودية مفتوحا لجميع الأمم، ذلك لأنه فقط «من خلال التبادل غير المقيد للسلع والخدمات والفرص يمكن للازدهار أن ينتشر لمصلحة الشعوب الحرة». وافق سعود علي هذه الأطروحة لكنه بيّن أن البريطانيين سيواصلون المطالبة بمنطقة نفوذ علي بلاده وحولها. حذر ويليام إدي مستشار روزفلت الرئيسى من أن الكلمات وحدها لن تكون كافية وأن بإمكانه تبديد مخاوف ابن سعود بأن تقوم الولايات المتحدة بتفعيل خطة طويلة الأمد لضمان «الباب المفتوح».

كان إس. بينكني تاك، سفير الولايات المتحدة بالقاهرة، قد رافق الملك فاروق في لقائه بروزفلت، وقد سُرَّ الملك المصري لتلك الإيماءة، لكن تاك، وبدلا من الصعود إلي متن البارجة في رفقة الملك خطا خلفه إلي حيث كان الرئيس يجلس بانتظاره. فيما بعد، أبلغ فاروق الدبلوماسي الأمريكي أن اللورد كيلرين، السفير البريطاني كان يُصر دائما علي الحضور معه في لقاءاته مع تشرشل رئيس الوزراء البريطاني، الأمر الذي كان يسبب له الإزعاج، وعلي الرغم من إيماءة تاك الصغيرة، إلا أن الملك قَدَّر له إظهاره للاحترام.

في الأيام الأخيرة للحرب العالمية الثانية، كان أحد الأسئلة المفتاح التي أثيرت هي ما إن كانت الولايات المتحدة ستحل محل المملكة المتحدة في المستعمرات البريطانية السابقة، ومتي، إن كان لها أن تفعل ذلك. لم تكن مصر أبدا مستعمرة

بريطانية رسمية، لكن تاريخ العلاقات الأنجلو/ مصرية كان يتمحور حول استمرار تحكم بريطانيا في قناة السويس، وحول استمرار بقاء القاعدة البريطانية والحامية العسكرية التي كانت قد ظلت تحمي القناة منذ أواخر القرن التاسع عشر. كانت قناة السويس التي افتتحت للملاحة عام ١٨٦٩، قد أنشأتها شركة فرنسية تعمل في ظل امتيازات منحها لها الخديوي سعيد باشا، وفي الأصل، لم يكن البريطانيون موجودين في الصورة، بل إنهم كانوا قد عارضوا حفر القناة بيد أنه حينما أحدثت القناة ثورة في التجارة العالمية، سعت الحكومة المصرية لبيع أسهمها في الشركة لتسديد ديونها الدولية البالغة أربعة ملايين جنيه استرليني، وقفز البريطانيون لاستغلال الفرصة، وعلي الرغم من أنه وفقا لاتفاقية اسطنبول لعام ١٨٨٨ كانت قناة السويس منطقة محايدة، إلا أن الخديوي توفيق الذي خلف سعيد، دعا القوات البريطانية لقمع التمرد الذي قام به المصريون ضد حكومته، حيث ظلت القوات البريطانية هناك طوال سنوات الحرب العالمية الأولي والحرب العالمية الثانية، وأثناء تلك السنوات، قوي الوجود البريطاني وترسخ بحيث أصبح المندوب السامي البريطاني، واقعيا، نائبا للتاج البريطاني بمصر، ووفقا لمعاهدة الصداقة والتحالف الأنجلو/مصرية لعام ١٩٣٦ أصبحت له الأفضلية في البلاط الملكي المصري علي ممثلي جميع الدول الأخري.

كانت لندن تعتبر قاعدتها في السويس موقعا قويا يمكن لها منه الدفاع عن مصالحها في المتوسط وشمال إفريقيا ولم تكن علي استعداد للتخلي عنها حتي مع تصاعد المشاعر القومية التي تجلت بأساليب مختلفة. أثناء الحرب العالمية الثانية، كان يُعرف عن الملك فاروق توجهاته الموالية للمحور حتي أنه كتب خطابا إلي هتلر يرحب فيه بغزوه لمصر. وعلي الرغم من أن قوات روميل لم تصل إلي القاهرة أبداء إلا أن البريطانيين طالبوا الملك فاروق بطرد الوزراء الموالين لألمانيا من القصر. كان فاروق، الذي وُلد عام ١٩٢٠، حفيد محمد علي باشا الذي حكم مصر أطول فترة باستثناء مبارك، كان فاروق قد تعلم ببريطانيا وتولي العرش عام ١٩٣٧. وفي البداية، كان ذا شعبية عارمة، إلا أن أسلوب حياته، وتبذيره الذي وصل إلي حد الإسفاف

عمل علي اغتراب عامة المصريين عنه، ومعهم ضباط الجيش الذين شكل بعض منهم حركة الضباط الأحرار.

كان صناع السياسة الأمريكيون يدركون تماما أن تقويض قبضة بريطانيا علي الشرق الأوسط ليس هو الأسلوب الذي يستطيع من خلاله الأمريكيون تحقيق أهدافهم بالمنطقة. أكد جورج إف. كنان، رئيس العاملين بقسم تخطيط السياسات التابع لوزارة الخارجية الأمريكية، وكاتب المقال الشهير عام ١٩٤٧ بعنوان «مصادر سلوك السوفييت» الذي لخص منطق سياسة الاحتواء التي اتبعتها أمريكا أثناء الحرب الباردة، أكد أنه من غير المرغوب فيه محاولة استنساخ المرافق البريطانية في الشرق الأوسط، مثل القاعدة الحربية بالسويس، وذلك لأن تلك المرافق البريطانية ستكون متاحة للولايات المتحدة في حالة نشوب حرب مع الاتحاد السوفييتي. وعلاوة علي ذلك، ستكون أية محاولة لانتزاع القواعد من البريطانيين خيارا أكثر سوءا لأن هذا سيأتي معه بمشاكل عديدة تؤدي إلي ضعف النفوذ الغربي، وتقوية شوكة الأعداء، وهذا «يعني أنه ينبغي علينا فعل ما بوسعنا لدعم بقاء البريطانيين في وضعهم الاستراتيجي بالمنطقة». وبهذا، وضع كنان إصبعه علي نقطة مهمة في سياسة الولايات المتحدة البازغة إزاء مصر: إن كان دعم سياسة الباب المفتوح يعني توتير العلاقات البريطانية مع البلاد العربية، فما جدوي ذلك بالنسبة للولايات المتحدة؟ فعلي الرغم من أن الولايات المتحدة كانت مازالت بحاجة للدعم العسكري البريطاني للدفاع عن مصالحها الاقتصادية، إلا أن مساندة قوة استعمارية كان يعني المخاطرة باغتراب القوي المعادية للكلونيالية، التي كانت تنشط بقوة في أنحاء إفريقيا وآسيا.

كان كنان واضحا دونما لبس بشأن كنه المصالح الأمريكية في هذا الصدد والتي لم يكن من بينها «المشاعر مفرطة العاطفية أو أحلام اليقظة، إن لدينا ٥٠٪ من ثروة العالم و٥,٣٪ فقط من سكانه، ولابد أن هذا الوضع يثير استياء بقية العالم. إن مهمتنا الحقيقية في الفترة القادمة هي وضع نموذج للعلاقات يسمح لنا بالإبقاء علي هذا التباين من دون التسبب في أذي مؤكد لأمننا القومي».

بيد أن كنان كتب يقول إنه، ولسوء الحظ، فإن حكومة الولايات المتحدة تتعرض لضغوط «تفرض علينا موقفا نتحمل فيه مسئولية كبري في الحفاظ علي وجود دولة يهودية بفلسطين بل وحتي توسيع حدودها»، وإن الولايات المتحدة بتحركها في هذا الاتجاه «ستعمل مباشرة ضد المصالح الكبري لأمتنا في العالم العربي». لم يكن لدي كنان إجابة عن كيفية التعاطي مع هذه المشكلة، كما أن من خلفوه في منصبه لم يجدوا وسيلة للالتفاف حول تلك الورطة.

في الوقت الذي كتب فيه كنان ذلك، كانت إدارة ترومان تحاول إيجاد حل يرضي الكونجرس والرأي العام الأمريكي، ومن ثم، وجدت نفسها في مأزق نجم عنه تحديدا نوع الصراع مع بريطانيا العظمي الذي كان كنان ومعه الكثيرون في وزارة الخارجية، قد خشوا أن يؤدي إلي القضاء علي نفوذ الغرب في المنطقة بأكملها. كان السفير المصري بواشنطون هو من يتولي الحديث باسم مبعوثي الدول العربية كلما ذهبوا إلي وزارة الخارجية الأمريكية لمناقشة مخاوفهم من السياسة الأمريكية ومن المصير الذي ينتظر فلسطين. كانت القاهرة هي مقر الجامعة العربية، وكان يحلو للملك فاروق الاعتقاد أنه سينُقذ ملكه بتبنيه مقاومة الخطط الصهيونية لإقامة دولة يهودية تُقتطع من أرض فلسطين وإعلانه استياءه من سياسة بريطانيا العسكرية[1].

بيد أنه فقد كان ثمة مشكلة أخري تواجه صناع السياسة الأمريكيين فيما كانوا يحاولون التصرف إزاء حل الخلافات المتنامية بين لندن والقاهرة بشأن الحامية البريطانية بمنطقة القناة وتعديل اتفاقية عام ١٩٣٦، يحاولون التصرف بحيث لا يفقدون صداقة أي من الطرفين. قبل الحرب، لم تكن تلك أموراً تعني الولايات المتحدة لكن الحرب غيرت العالم – أيديولوجياً، بنزع المصداقية عن الإمبريالية الأوروبية وتشويه سمعتها، وماديا، باستنفاد القدرات العسكرية للقوي الاستعمارية. علاوة علي ذلك، رأي صناع السياسة الأمريكيون أنهم يخوضون سباقا في مواجهة تحدي ما أسماه، فيما بعد، جون فوستر دالاس وزير الخارجية الأمريكي «الشيوعية الدولية».

(١) لا تخفي لهجة الاستخفاف التي يبديها الكاتب بمشاعر فاروق، والتي، ورغم كل مساوئه، فلابد وأنها كانت مخلصة (الترجمة)

في ربيع عام ١٩٤٧، ومع الإعلان عن «مبدأ ترومان» (الذي دعا إلي دعم شعوب العالم الحرة ضد الأنظمة الاستبدادية) الإعلان عنه بالعناوين الرئيسية للصحف، اقترب النزاع الأنجلو/ مصري حول استمرار احتلال بريطانيا للسويس من نقطة الاشتعال. استدعي إرنست بڤين، وزير الخارجية البريطاني لويس دوجلاس، السفير الأمريكي، ليحذره من أية محاولة أمريكية للتوسط في الأزمة. كانت بريطانيا قد عرضت سحب جميع قواتها بحلول سبتمبر ١٩٤٩، لكن من الواضح أن هذا لم يُرض المصريين الذين كانوا يسعون إلي إحالة النزاع إلي الأمم المتحدة، الأمر الذي لم يلق ترحيبا من لندن أو واشنطون، بالتقابل مع ما قوبل به لجوء الإيرانيين إلي مجلس الأمن قبل ذلك بعام واحد للفصل في مسألة تواجد القوات السوفييتية بإيران، ما قوبل به من تهليل أنجلو/ أمريكي. وعلي حين أن بيڤن كان علي استعداد للتفاوض حول تعديل معاهدة ١٩٣٦ إلا أنه رفض تدخل الأمم المتحدة أو أية دولة لإجبار حكومته «علي نقض بنود معاهدة تم عقدها بناء علي رضا الطرفين».

وعلي الرغم من أن أحدا في واشنطون لم يكن يرغب في إجبار لندن علي قبول الوساطة، إلا أن الإدارة لم تكن تتوقع أن تتنحي جانبا لتراقب البريطانيين وهم يخاطرون بخسارة كل شيء؛ ورأت أن أفضل ما يمكن فعله علي المدي القصير هو دعم رغبة بريطانيا في الحصول علي حق العودة للمنطقة لدي حدوث أي طارئ بالسويس، وأيضا دعم مصالحها بإقامة قواعد عسكرية أخري لها في ليبيا وذلك لتخفيف الضغوط عن محادثات تعديل المعاهدة. لكن الأمور تحسنت في عام ١٩٤٨ حينما اقترح البريطانيون إجراء محادثات بين الأركان الأنجلو/ مصرية حول الدفاع العسكري عن قناة السويس واستجاب المصريون باقتراحات مفادها أنهم لن يعارضوا إقامة قواعد عسكرية بريطانية في ليبيا أو في السودان. وعلي الرغم من انهيار تلك المحادثات إلا أنه بدا وأن ثمة مؤشرا علي وجود أسلوب للاستجابة لطلبات المصريين للسلاح بإدماجها في ترتيب سياسي لا تعارضه إسرائيل وأصدقاؤها بالكونجرس والذين كانوا قد أصبحوا يشكلون قوة ناجحة ومتنامية تؤثر في السياسة الداخلية الأمريكية.

في اليوم السابق لاعتراف الولايات المتحدة بالحكومة المؤقتة لإسرائيل في ١٤ مايو ١٩٤٨، أرسل السفير تاك تقريرا من القاهرة يقول فيه إن مصر كانت تحاول «بجهد وتصميم» الحصول علي أسلحة «من أي مصدر متاح بما في هذا تشيكوسلوفاكيا». والآن، غدا لدي صناع السياسة الأمريكيين مصادر كثيرة للقلق بما في هذا الخوف من إمكان أن يتيح الخلاف الأنجلو/ مصري حول السويس ومستقبل السودان الفرصة للسوفييت أن يدقوا إسفينا بالأمم المتحدة بين الغرب وبلدان الشرق الأوسط وذلك لأن موسكو كانت تؤيد مطالب القاهرة بجلاء البريطانيين عن القاعدة العسكرية والاعتراف بالسودان جزءا من مصر. اشتكي فاروق بمرارة إلي جفرسون كافري السفير الأمريكي الجديد بالقاهرة من أن واشنطون من خلال سياستها بفلسطين ورفضها بيع أسلحة لمصر كانت تجعل من المستحيل إقامة علاقات طيبة بين البلدين. قال فاروق «لقد رفضتم كل شيء طلبناه».

استبقت شكاوي فاروق مثيلاتها من جانب القادة المصريين علي مدي السنين، ولم تكد تختلف عنها، حتي سافر أنور السادات إلي القدس وعقد سلاما منفردا مع إسرائيل. عندئذ، تدفقت الأسلحة إلي مصر في سيل مطرد فيما أصبحت مصر قوة استقرار للسياسة الأمريكية بالمنطقة، وأعفت بهذا واشنطون من جزء من عبئها بصفتها الراعي الأصلي لإسرائيل وداعمتها الأكثر إخلاصا علي مر السنين. لكن كان ثمة أمر آخر فشل فيه فاروق ولم يتغلب عليه من خلفوه. كان روزفلت قد حذر فاروق من أن عليه اتخاذ الخطوات لتحسين أحوال الفلاحين الأجراء، لكن، وفيما كان كبرياء مصر القومي علي المحك أثناء قضيتي السويس وفلسطين، أثبتت المشكلة الاقتصادية أنها الأكثر إزعاجا وصعوبة للقادة بالقاهرة.

في عام ١٩٤٩، حذر أحد الديبلوماسيين الأمريكيين في تقرير له عن حديث جري بينه وبين نظيره البريطاني، واشنطون من أن ثمة شعوراً في لندن عن قرب حدوث ثورة وشيكة في مصر، وأنه يمكن وقفها من خلال تدخل مستنير من فاروق، لكن يبدو أن هذا الملك الشاب يشارك ملاك الأراضي الرجعيين وجهات نظرهم ومصالحهم

الخاصة». كان الوضع فى مصر أكثر سوءا من باقي البلدان العربية وذلك بسبب الضغط السكاني وقلة مساحة الأراضي الزراعية. جاء بتقرير الديبلوماسي الأمريكي أن «المسئول البريطاني لم يكن يعرف المدة التي يمكن للمعدمين الصبورين الاستمرار في تحمل عبء الموسرين غير المستنيرين لكنه تصور أن الثورة ستندلع قبل وقت ليس بالطويل».

أضاف الديبلوماسي أنه يعتقد أن فاروق سيكون أول المغادرين وقدميه في المقدمة بعد أن يقتله الثوار. بيد أنه حينما قامت ثورة عام ١٩٥٢، قام الجيش بمصاحبته حتي اعتلي متن السفينة التي أقلته إلي الخارج مُكرّماً مع أداء التحية العسكرية له، وفيما عدا ذلك، فقد تحققت نبوءات الديبلوماسي بما في هذا رأيه بأنه لن يحدث تغيير كبير بالنسبة لمعظم المصريين[1]. ثم أضاف قائلا: إنه بدلا من ذلك ستظهر أهداف سياسية من «الرجال الذين سيستولون علي الثورة ويحولونها لخدمة مصالحهم الخاصة». كان التحدي بالنسبة لصناع السياسة الأمريكيين هو أن يتأكدوا أن تلك «الأهداف» ستتلاقي مع غايات واشنطون.

فلسطين وإسرائيل:

في حملة الانتخابات الرئاسية الأمريكية لعام ١٩٤٤، قدّم الحزبان في مؤتمريهما القوميين تشجيعا للحركة الصهيونية. وعلي خلفية الضغوط المتصاعدة بالكونجرس للالتزام بفكرة «وطن قومي» لليهود بفلسطين، أطلقت وزارة الخارجية إشارات تحذيرية حول ردود الفعل السعودية المتوقعة. جاء بمذكرة لوزارة الخارجية قبيل انعقاد مؤتمر يالطا «إن الملك مسلم أولا وعربي ثانيا، يعتبر نفسه إمام المسلمين ويضطلع بالدفاع عن حقوقهم، ومن ثم كانت معارضته للصهيونية». أي أن أى تغيير في موقفه قد يؤدي إلي فقدانه احترام المسلمين عامة، بل واحتمال الإطاحة بحكم سلالته. في مذكرة له وجهها إلي رزوفلت أضاف إدوارد أر. ستيتنيوس الابن، وزير الخارجية

(١) لكن ذلك التغيير حدث بالفعل إذ أفادت الغالبية من تغييرات كثيرة نُفذت بعد الثورة مثل مجانية التعليم والإصلاح الزراعي علي سبيل المثال لا الحصر، ولا يعني هذا إنكارا لسلبيات كثيرة وقعت.

الأمريكية الذي خلف كوردل هال عام ١٩٤٤، أضاف قائلاً: إنه لا يمكن استمالة الملك إلي الجانب الآخر.. لقد صرح ابن سعود أنه يعتبر نفسه نصيرا لعرب فلسطين وأنه سيشعر بالفخر لو أنه مات في المعركة دفاعا عن قضيته، وهذا تصريح علي قدر كبير من الأهمية».

لكن الملك حينما التقي روزفلت علي متن البارجة Quincy بعد يوم واحد من زيارة فاروق، رأي روزفلت رجلا من غير المحتمل له أن يقاتل أي أحد في الميدان – علي الأقل أن يخوض القتال شخصيا. أتاحت حالة التعويق الجسمي التى كان ابن سعود يعاني منها الفرصة للرئيس للشكوي من مشاكلهما في الحركة وعرض أن يرسل إليه أحد المقاعد المتحركة المصممة خصيصا له. لكن لم يُجد عرضه، أو تعاطفه في جعل ابن سعود يغير موقفه قيد أنملة. قال روزفلت إن هؤلاء اليهود قد طردوا من أوطانهم وإن للعالم التزاما إنسانيا تجاه هؤلاء اللاجئين. أجاب ابن سعود بأنه مع احتمال صحة هذه المزاعم، فمن الواجب منحهم أراضى في دول المحور وليس أراضى تملكها الشعوب العربية. لجأ روزفلت إلي أطروحات عديدة محاولا إقناع ابن سعود لكن دونما جدوي، ولم يجد بُداً سوي اللجوء إلي تكتيك التسويف القديم. وفي مذكرة عن محادثاتهما وافق عليها الطرفان، قدّم روزفلت الصيغة المعيارية المتعارف عليها. وعد الملك أنه لن يفعل شيئا لمساعدة اليهود ضد العرب ولن يتخذ أية خطوات معادية للشعب العربي. وبعد أن شعر بالرضا لهذا الوعد، شكر الملك روزفلت وأشار إلي أنه يفكر في إرسال وفد عربي إلي الولايات المتحدة وبريطانيا العظمي لشرح قضية العرب وفلسطين. لم يطلع روزفلت أحدا علي رأيه في هذا الاقتراح واكتفي بالقول إنها ستكون فكرة جيدة جداً.

وبمجرد عودة روزفلت إلي البيت الأبيض بعد مؤتمر يالطا، وجد الحاخام ستيفن إس. وايز، رئيس مجلس الطوارئ الصهيوني الأمريكي، بانتظاره، وبعد اجتماع مع الرئيس استغرق خمساً وأربعين دقيقة، خرج الحاخام بإعلان مهم أدلي به للمراسلين الصحفيين الذين كانوا منتظرين. قال إن الرئيس أكد له أنه لم يغير موقفه حول

الهجرة غير المقيّدة إلي كومونولث ديموقراطى حر لليهود في فلسطين، ثم تلا وايز بيانا كان رزوفلت قد وافق عليه «لقد أوضحت موقفي حول الصهيونية، ولم أغيره وسأواصل السعي لتحقيقه في أقرب وقت ممكن».

والآن، غدا القادة العرب في موقف يريدون فيه معرفة توجه السياسة الأمريكية. أما روزفلت، فقد أبقي علي موقف ملتبس بأسلوب مدروس حتي ساعة وفاته، وفي اليوم الذي أصابته فيه النوبة المميتة في وورم سبرينج، چورچيا، في ١٢ أبريل عام ١٩٤٥، وقع الرئيس خطابا إلي ولي عهد العراق يؤكد له فيه أنه «لن يتم التوصل إلي قرار يؤثر في الوضع الأساسي بفلسطين من دون إجراء استشارات كاملة مع العرب واليهود». بيد أن القراءة المتمعنة لتفاصيل لقائه مع ابن سعود ولهذا الخطاب تبين ميلا نحو الموقف الصهيوني.

وكما كان الأمر بخصوص قضايا كثيرة أخري، فقد تُرك لهاري إس ترومان، خليفة روزفلت، مهمة التعاطي مع معضلة إرضاء الطرفين، وكان هذا أمراً يفوق قدرته وقدرة البيت الأبيض معا. بعد وفاة روزفلت بأقل من أسبوع، حذر ستيتنيوس، وزير الخارجية، الرئيس الجديد من الخطر الذي تمثله القضية الفلسطينية ومن مغبة وجود إشارات لخضوع الولايات المتحدة للضغوط الصهيونية.. ثمة توتر مستمر في الوضع بالشرق الأوسط ناجم إلي حد كبير عن القضية الفلسطينية. وبما أن مصالحنا في تلك المنطقة حيوية، فإننا نشعر أنه ينبغي التعاطي مع هذا الموضوع برمته بمنتهي الحرص مع الأخذ في الاعتبار مصالح هذا البلد طويلة المدي في المنطقة».

كان ترومان قد علم لتوه أن العلماء الأمريكيين يعملون علي سلاح سيؤدي إلي تثوير الحروب ويدفع بالولايات المتحدة إلي وضع الهيمنة وسط موجة من قضايا ما بعد الحرب التي كانت علي وشك اجتياح العالم. لم يستطع أن يتبين، هو وغيره، كيف سيساعده امتلاك هذا السلاح في التعاطي مع مشكلة فلسطين التي أخبره مستشاروه أنها تهدد المصالح الأمريكية في المناطق المنتجة للبترول كما تهدد مستقبل السلام في الشرق الأوسط والعالم.

في ١٧ أغسطس ١٩٤٥، ولم يكن قد مر أسبوع علي إلقاء الولايات المتحدة القنابل الذرية علي هيروشيما وناجازاكي، التقي محمود فوزي رئيس ممثلي مصر بواشنطون مع لوي هندرسون رئيس مكتب الشرق الأدني بوزارة الخارجية، ومثل غيره من الديبلوماسيين العرب، ألح فوزي في طلب معلومات حول القضية الفلسطينية، وتحديد أكثر لما كان روزفلت يعنيه بتأكيداته حول استشارة العرب واليهود بالنسبة لمصير فلسطين، وبخاصة في ضوء تعليقات ترومان اللافتة بمؤتمره الصحفي في اليوم السابق.

جاء التعليق بعد سؤال أحد المراسلين الصحفيين عما إن كان قد تم نقاش إقامة دولة قومية لليهود أثناء مؤتمر بوتسدام مع ستالين وتشرشل. أجاب ترومان بأسلوب سرعان ما أصبح توجها واثقا شائكا باستخدام تعميم عن عدم الحاجة لاستشارة الاتحاد السوفييتي حتي حول مثل تلك المشكلة التي كان يحتمل أن يكون لها أكبر الأثر في العلاقات مع موسكو وأيضا مع الدول العربية. قال إنه قد ناقش المسألة مع تشرشل، وأنه مازال يناقشها مع كلمنت أتلي رئيس الوزراء البريطاني الجديد. لكن حينما ألح عليه المراسل حول ما إن كان النقاش قد شمل ستالين، أجاب ترومان بالنفي قائلا إنه «ليس ثمة ما يمكن أن يفعله ستالين إزاءها»، وأضاف «نريد إدخال أكبر عدد ممكن من اليهود إلي فلسطين»، لكن بالطبع فلابد من التوصل إلي هذا بالأساليب الديبلوماسية بين العرب والبريطانيين علي أسس سلمية «لأننا ليس لدينا رغبة في إرسال نصف مليون جندي أمريكي للحفاظ علي السلام في فلسطين».

كان لتجاهل ترومان لمساعدة ستالين في حل المشكلة علاقة أيضا بالجدل المنبثق مع البريطانيين حول كيفية إنهاء انتدابهم علي فلسطين حيث كانت لندن في وضع مُشرِف يواجه مشاكل معقدة في منطقة سرعان ما شهدت «حربا أهلية»[1] فيما انتشرت المصادمات بين الفلسطينيين وبين القادمين الجدد من اليهود. أخبر فوزي

(١) لم تكن تلك حربا «أهلية» بل حربا بين عصابات وفيالق صهيونية قادمة من الخارج وبين الأهالي أصحاب الأرض (الترجمة).

هندرسون أن مصر كانت جد حريصة علي أن يكون لها علاقات ودية وثيقة مع الولايات المتحدة، لكن القاهرة عليها التزام «بتحمل مسئوليتها في المساعدة علي حفظ السلام في الشرق الأدني» وأضاف قائلاً إنه من أجل أن تنجح القاهرة في مهمتها فعليها أن تكسب ثقة البلاد العربية، ومن ثم، فهو يأمل أن تتفهم واشنطون «وضع مصر الحساس». مما لا شك فيه، أنه كان ثمة مشاعر زخمة حول فلسطين في العالم العربي تحت ما بدا وأنه سطح هادئ، أو كما عبر هندرسون فإن «أي تحرك فجائي للقوي العظمي معادٍ للمصالح العربية في فلسطين قد يحرك الأمور في العالم العربي وتنجم عنه أعمال عنف علي مدي واسع».

وعد هندرسون أن يُطلِع مسئولي وزارة الخارجية علي آراء فوزي، لكنه لم يكن بحاجة إلي تحذير فوزي أو أي مسئول عربي آخر ليقتنع أن ترومان كان يندفع في طريق شديد الخطورة. وبعد شهر، زلزلت القاهرة والعواصم العربية الأخري أنباء إلحاح ترومان علي أتلي للسماح بدخول مائة ألف مهاجر يهودي آخر من معسكرات أوربا إلي فلسطين في أسرع وقت ممكن. تأكد هندرسون من أن يُخبَر دين أتشسون القائم بأعمال وزير الخارجية بمغبات ذلك واستشهد بسؤال وجهه أحد الديبلوماسيين إلي واشنطون وكان كالتالي: «نشرت الصحف هذا التصريح بأسلوب مثير. وفي ضوء هذا ومعه الدعاية الإعلامية التي حظيت بها زيارة أعضاء الكونجرس لفلسطين.. هل تفوضني الوزارة للإدلاء بتصريح يخفف من وقع الصدمة التي أحدثها الإعلان الرئاسي في البلاد العربي؟».

بيد أنه لم يكن ثمة الكثير مما يقال حيث إن مستشاري ترومان السياسيين كانوا في حالة من الخلاف. أضاف هندرسون في مذكرته أن الوضع قد أصبح حرجا من حيث إمكان إنقاذ البرستيج الأمريكي الذي تأسس علي مدي سنوات كي يوفر الحماية لمصالح أمريكا المادية. وعلي الرغم من أن مجرد الاستياء من تجاهل أمريكا لرأي العرب كان أمرا سيئا فإن الأمر سيصبح أكثر خطورة «إذا أعطيناهم أساسا للاعتقاد أننا لن نوفي بوعودنا الحاسمة التي قطعناها علي أنفسنا، تأكيدات مكتوبة صدرت من الرئيس روزفلت والرئيس ترومان أيضا».

وبعد يومين، التقي فوزي ومعه ديبلوماسي عربي آخر هندرسون، حيث عبر فوزي عن دهشته من أن الولايات المتحدة كانت تضغط بالفعل علي بريطانيا العظمي لفتح فلسطين أمام مائة ألف مهاجر يهودي واستشهد بوعود الرئيسين بعدم فعل أي شيء لتغيير الوضع من دون استشارة مسبقة مع الطرفين، وقال فوزي إن روزفلت قد أخبره شخصيا لدي لقائه مع الملك فاروق أنه لن يفعل شيئا بدون التشاور مع مصر والدول العربية الأخري. علاوة علي أن الولايات المتحدة بحثّها بريطانيا العظمي علي القيام بهذا التغيير الذي سيكون له أعظم الأثر علي الشعب الفلسطيني فإنها تشجع انتهاك القوانين الدولية، وبخاصة شروط الانتداب علي فلسطين التي تحظر مثل هذا الإجراء دونما موافقة السكان المحليين وانتهي بالقول «بالتأكيد فإن لبلد تحت الانتداب مثل فلسطين حقوقا تفوق حقوق المحليات».

وفي محاولة للتخفيف من وطأة الاحتجاجات العربية، التقي چيمس إف. بيرنز، وزير خارجية ترومان الجديد، بالدبلوماسيين العرب بعد بضعة أيام وحاول طمأنتهم بعدم وجود تغييرات قائلا «إن الولايات المتحدة مازالت متمسكة بالسياسة التي لا تدعم أي تغييرات فيما تعتبره الوضع الأساسي بفلسطين إلا إذا خضع مثل هذا التغيير لنقاش كامل مع العرب واليهود». وبالطبع، كان هذا يماثل إغلاق باب الإسطبل بعد فرار الخيول.

وطوال الأسابيع والأشهر التالية، تصارع ترومان بأسلوب علني وحاد مع إرنست بيڤن، وزير الخارجية البريطاني بشأن إصرار الرئيس علي السماح بدخول مائة ألف مهاجر يهودي إلي فلسطين بأسرع وقت ممكن. وفي إحدي المناسبات تساءل أحد الصحفيين عن إمكانية «الوصول إلي تفاهم مع بريطانيا إن نحن أومأنا إلي الترحيب بقدوم بعض هؤلاء المهاجرين إلي الولايات المتحدة». كان رد ترومان يعبر عن الضيق والانفعال وكأنما أراد إنهاء الموضوع وتساءل ما إن كان الصحفي علي علم بقوانين الهجرة وأضاف «علينا الالتزام بها». لكن هذه الإجابة عرضته لسؤال تالٍ حيث سأله الصحفي إن كان الرئيس ينوي التوصية بتغيير القوانين، وكانت إجابة ترومان «لا، لا أنوي ذلك».

لكن بيڤن، وقد أحبطه نقد العالم لرفض بريطانيا السماح لحمولات السفن من المهاجرين اليهود بالرسو في فلسطين، وغضبه من ذلك النقد، شن هجوما شديدا في أحد مؤتمرات حزب العمال حيث قال «أرجو ألا يساء فهمي في أمريكا إن قلتُ إن الاقتراح بالسماح لمائة ألف يهودي بدخول فلسطين لم تكن دوافعه خالصة نقية إنهم لا يريدون وجود أعداد كبيرة من اليهود في نيويورك». وعلي الرغم من أن زملاء بيڤن شعروا بالحرج لهذا التصريح، إلا أن ترومان فاجأ أحد الصحفيين بقوله إنه يتفهم الضغوط علي وزير الخارجية البريطاني، لأنه نفسه كثيراً ما كان يشعر بالرغبة في «تفجير نفسه» بسبب الضغوط والمضايقات التي تمارس عليه من نيويورك، وكانت هذه ملاحظة لا يمكن عدم فهم مغزاها.

لكن ترومان، وبالرغم من ذلك، لم يتزحزح عن مطلبه بالسماح لمائة ألف يهودي بالدخول إلي فلسطين، وكان يعرف كنه اللعبة، إذ إنه أدرك أن هدف بيڤن كان هو جر الولايات المتحدة إلي تحمل مسئولية مشتركة عن أى شيء يحدث بحيث يكون ثمة طرف ثالث يلقي عليه العرب باللائمة. وعلي الرغم من أن الأمريكيين كانوا قد استخدموا الحرب العالمية الثانية للإعلاء من شأنهم في الشرق الأوسط وإحكام قبضتهم علي شئونه، لكنهم بموقفهم هذا كانوا يخاطرون بإفساد الأمور للجميع. علي أية حال، فقد التقطت الحكومة السعودية تصريحات ترومان حول الهجرات اليهودية وطالبت بنشر الخطابات التي كانت قد تبودلت بين ابن سعود وروزفلت، الأمر الذي شعر معه وزير الخارجية الأمريكية بيرنز بأنه في ورطة. من ثم أُجبر الوزير من جهة، علي إبلاغ السفير البريطاني أن روزفلت كان آنذاك مريضا بدرجة عدم قدرته علي التعاطي مع مثل تلك الإجراءات المهمة، ومن جهة أخري، أُجبر الوزير علي إعادة تأكيداته لممثلي دول الشرق الأوسط بأنه لم تطرأ أية تغيرات علي السياسة الأمريكية منذ خطابات روزفلت إلي ابن سعود، وأن الولايات المتحدة كانت مازالت تنوي «استشارة» العرب واليهود قبل فعل أي شيء يتعلق بمستقبل فلسطين. ومن الواضح أن تعبير «استشارة» كان أكثر ضعفا بكثير من الانطباع الذي تركته

مراسلات روزفلت وبخاصة خطابه المؤرخ في ٥ أبريل ١٩٤٥ والذي جاء به أنه لن «يتخذ أي قرار» من دون «الاستشارة الكاملة» مع العرب واليهود وأنه لن يتخذ «أي إجراء قد يثبت أنه معادٍ للشعب العربي».

وعلي الرغم من أن خطابات روزفلت لم تتضمن أي تعهد مُلزِم، كما قال ترومان عن صواب، فقد شكا القادة العرب من أنه قد تم تضليلهم إلي الحد الأقصي، ولم يكن هذا اتهاما غير منصف. حاول الوزير بيرنز أن يفسر للورد هاليفاكس، السفير البريطاني الذي تملكته الحيرة بشأن كيفية فهم ترومان للوضع، حيث أبلغه «أن المشكلة الآن هي أن يقرِّر العدد الذي يمكن استيعابه في السكان ولا يمكنه الاشتراك في خطة تثنيه عن ذلك». كان ويليام إيدي، خبير روزفلت في شئون السعودية، قد عاد إلي الوطن في خريف عام ١٩٤٥ لحضور مؤتمر لرؤساء البعثات الدبلوماسية وأمل في أن يستبق أي إجراء يلزم واشنطون بتبني قضية الصهاينة. كان ابن سعود قد أوضح له قبل مغادرته عدم كفاية الوعود بـ «الاستشارة» وتوقع الملك أن نشر مراسلات روزفلت ستنهي مطالبة الصهاينة باتخاذ إجراء أحادي، وإن لم تفعل، فستكون مغبات ذلك علي السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط خطيرة. قال الملك إن استقلال دولة فلسطين العربية وبقاءها هو شأن تقرره دول المنطقة وليس من شأن الأمريكيين – يهودا كانوا أم أغيارا– والذين يعيشون علي بعد خمسة آلاف ميل. لم يقل سعود إنه سيتخذ خطوات ثأرية ضد شركة أرامكو الأمريكية للنفط إذا مضت واشنطون قدما في خططها وأتت بالمهاجرين اليهود إلي فلسطين، بيد أنه كان ثمة أخطار أخري قائمة وبخاصة تلك التي تتعلق بمستقبل قاعدة الظهران الجوية التي كان من المزمع إقامتها. ذكر إيدي في تقرير له أن «العرب الأكثر تعصبا كانوا يقولون بالفعل إنها قاعدة للعدوان السياسي والاستعمار الأجنبي».

وفي ١٠ نوفمبر ١٩٤٥ وافق الرئيس علي لقاء رؤساء البعثات الذين كانوا يحضرون المؤتمر والاستماع إلي أطروحاتهم لمدة نصف ساعة فقط. رأي الحضور أن العالم العربي يستحق مكانا أفضل في فكر السياسة الخارجية ليس فقط بصفته «قوة

تُوازِن» الطموحات الصهيونية، أو لأنه مركز الاهتمامات الاستراتيجية البريطانية، أو لأن الطرق الجوية العظمي لابد وأن تمر عبره في المستقبل، أو حتي لأنه يضم «مهدَ الحضارة وأكبر احتياطات مثبتة من نفط العالم غير المعالج»، بل لأنه يجب توجيه مزيد من الاهتمام للعرب بسبب التيارات الثورية الآخذة في الانتشار في أنحاء المنطقة، أكد الحضور أنه «إذا أثبطتهم الولايات المتحدة فسيتوجهون إلي روسيا وستفقدهم حضارتنا بكل تأكيد». وفوق كل شيء، سأل الديبلوماسيون عما بإمكانهم قوله لتلك الحكومات حول السياسة الأمريكية إزاء «الصهيونية السياسية؟» تبسم ترومان لارتداد خطابه الوليد الخاص بالحرب الباردة إليه، وأقر بأن هذا السؤال قد أقلقه بأكثر من أية قضية أخري تواجه الولايات المتحدة، بيد أنه احتفظ في ذهنه بتعبير «الصهيونية السياسية» الذي استخدموه كي يصوغ إجابته حيث رد قائلاً إنه يأمل أن السماح بدخول بعض المهاجرين من أوربا سيعمل علي «التخفيف» من حدة الموقف لوقت كافٍ علي الأقل حتي يتم التوصل إلي تسوية مع الصهيونية «ذات التوجهات الإنسانية». لكنه اعترف بأنه غير واثق من التوصل إلي تلك التسوية وذلك لأن فلسطين كانت «قضية ملتهبة» في الحياة السياسية الداخلية، وأنها ستستمر كذلك في عام ١٩٤٦ وفي عام ١٩٤٨.

نوع من الإتفاق حول إسرائيل:

بيد أن ترومان تلقي دعما من مصدر آخر، أي من ونستون تشرشل رئيس وزراء بريطانيا السابق. كان تشرشل الذي ظل موالياً للصهيونية منذ سنوات، يدعو فوق كل شيء لعمل أنجلو/ أمريكي جماعي كأفضل وسيلة، بل والوسيلة الوحيدة، للحفاظ علي وضع لهما في الشرق الأوسط وبخاصة في مواجهة تحديات التيارات القومية بمصر وإيران، وتحدث عن تلك التحديات بأسلوب يماثل ذلك الذي كان چورچ كنان قد استخدمه عندما قدم خطة لتشارك الدولتين في المرافق العسكرية بالمنطقة. ووفقا لرؤية تشرشل للوضع فقد كانت بريطانيا العظمي من الناحية الجغرافية وخلافه بين فكي [مسّاكة] مُلزِمة أي بين فلسطين من ناحية ومصر من ناحية أخري في وجود

السويس محشورة من الناحيتين. بل إنه يمكن القول إن حماية السويس والقاعدة العسكرية هناك كانت القيمة التحتية الرئيسية في خطاب «الستار الحديدي» الشهير الذي ألقاه تشرشل بكلية وستمينستر في فولتون بولاية ميسوري في وجود ترومان جالسا علي المسرح خلفه. كان من الصواب أن ينصب كل الاهتمام علي وصفه لأوربا ما بعد الحرب وهي مقسمة بين الكتلة الشرقية والغربية بواسطة ستار حديدي، لكنه بعد ذلك تحول إلي الشرق الأوسط وعرض أن يتشارك مع واشنطون في أمر قد يثبت أن قيمته لا تقدّر كمضاد للاتحاد السوفييتي – قواعد عسكرية تضاعف قوة الولايات المتحدة، وكانت السويس بلا ريب أحد أهم المواقع في تلك الحسبة.

مضي تشرشل قائلا «تشعر تركيا وبلاد فارس بعميق القلق بسبب مطالب روسيا منهما والضغوط التي تمارسها عليهما»، وقال إن علي بريطانيا والولايات المتحدة في مواجهة تلك التحديات العامة والمحددة تطوير استراتيجية مشتركة. ثم تساءل «أمن الممكن ألا يتسق تطوير علاقة خاصة بين الولايات المتحدة والكومنولث البريطاني مع أولويات ولاءاتنا للمنظمة العالمية؟ أجيب عن هذا التساؤل بالنفي، بل إن هذا قد يكون الوسيلة الوحيدة التي من خلالها تحقق تلك المنظمة مكانتها الكاملة وتثبت قوتها»، ذلك لأن لدي الإمبراطورية البريطانية الكثير مما يمكن لها أن تقدمه، كما أن لديها قواعد في جميع أنحاء العالم» وقد يؤدي هذا إلي مضاعفة إمكانات الأسطول الأمريكي وقواتها الجوية علي الحركة ويوسع المدي التي تستطيع به قوات الإمبراطورية البريطانية التحرك، كما أنه سيؤدي، فيما تهدأ الأمور في العالم، إلي توفير أموال كثيرة. فنحن معاً نستخدم بالفعل عدداً كبيراً من الجزر، ومن الممكن أن توكل لكلينا مهمة الحفاظ علي المزيد منها في المستقبل القريب».

مثّل موقف تشرشل الموالي للصهيونية، والذي كان مخالفا للمزاج العام بحزب العمال، رؤيته لإنقاذ الإمبراطورية أو أكبر قدر منها علي الأقل، إذ إنه اعتبر أن الحركة الصهيونية وأطماعها دعامة لتوجهات بريطانيا الاستعمارية. لكن هذا الموقف استدعي كثيرا من النقد لترومان حليف تشرشل. وضع تشرشل، قائد بريطانيا أثناء

الحرب والقائد العام للمدافعين عن الإمبريالية، وضع حكومته في موقف الدفاع عن النفس حول هذه القضية بأن أضمر أن وجود جبهة أنجلو/ أمريكية موحدة ستعمل علي تعويق «المتعصبين» العرب الذين كثر الحديث عنهم [يقصد المناضلين المعادين لأطماع الصهاينة ودعاة الاستقلال والقومية العربية!!] والذين رأي تشرشل أنهم لا يمثلون مشكلة بنفس قدر مهمة مَنْع وجود موطئ قدم للروس في المنطقة. وفيما أنه كان من المؤكد أن بإمكان القضية الفلسطينية أن تؤدي إلي تفكيك تلك «العلاقة الخاصة» إلي خيوط منفصلة، فقد كان التعظيم من شأن التهديد السوفييتي كوسيلة لتشجيع الأمريكيين لأخذ الوضع العام في الشرق الأوسط علي محمل الجد قد أصبح اهتماما مركزيا لصناع السياسة البريطانيين. وعلي حين أن توجهات تشرشل إزاء فلسطين كانت تختلف عن رؤية بڤن وأتلي، إلا أن توكيداته السابق ذكرها كانت تتناغم مع هدف إشراك الأمريكيين في أمور الشرق الأوسط. كتب المؤرخ چون كي يقول إن الهدف البريطاني طوال الوقت كان هو جر الأمريكيين للدفاع عن الهوامش، أي اليونان وتركيا، نظرا لأهميتهما لغاياتهم المشتركة.

في بداية صيف عام ١٩٤٦، أصدرت لجنة أنجلو/ أمريكية تقريرا يؤيد اقتراح السماح لمائة ألف يهودي بالهجرة إلي فلسطين. كان العرب الذين تمت دعوتهم للتعبير عن آرائهم حول الموضوع قد قاطعوا اللجنة، وقد أتاح ذلك الفرصة لإدارة ترومان أن تقول إن الالتزام الذي كان روزفلت قد قطعه بشأن مشورة الطرفين قد تم، ثم أضافت الإدارة علي أية حال، نحن مازلنا منفتحين علي أية مشورات تصدر من أي من الأطراف المعنية أو منهم جميعا حينما يرغبون في ذلك». وبعد هذا التنصل، توجهت السياسة الأمريكية نحو خطة لتقسيم فلسطين بين العرب واليهود، مع محاولة لتعيين حدود للدولة المقتطعة. حينما وصلت الأخبار إلي عبدالرحمن عزام رئيس الجامعة العربية عبر عن غضبه العارم استنكارا للسياسة الأمريكية، بيد أن أحد الديبلوماسيين المصريين أبلغ مسئولا في السفارة الأمريكية، بشكل شخصي، أن حكومته ستقبل دعوتها إلي مؤتمر يعقد بلندن حول التعاطي مع مسألة الهجرة اليهودية «من دون شروط مسبقة».

كان ترومان ومستشاروه قد تلقوا المناشدة البريطانية في بداية عام ١٩٤٧ للإسهام في تقديم المساعدة العسكرية لليونان وتركيا وحولوها إلي ما وصفوه بأنه «مبدأ» لمقاومة ما يحدثه السوفييت من تخريب، بحسب قولهم، في أي مكان. وبمجرد تَبلْور «مبدأ ترومان»، وإعلان «خطة مارشال» لمعافاة الاقتصادات الأوروبية تحت التوجيه الأمريكي، أصبح «الاحتواء» القاعدة العامة التي تشكلت وفقها جميع السياسات الأمريكية، بحيث أصبحت الحرب الباردة تعرف علي أنها صراع بين «العالم الحر» والكتلة السوفييتية. وكما كان محتما، غدت القضية الفلسطينية جزءا من مناورات الحرب الباردة، فيما عمل الاتحاد السوفييتي أيضا علي زيادة التوتر بين الولايات المتحدة وبريطانيا العظمي من خلال مساندتهم لمطالبة مصر بجلاء بريطانيا عن السويس، وأيضا بتأييدهم طرفي القضية الفلسطينية.

فيما بعد، مضي الرؤساء الذين خلفوا ترومان في توسيع نطاق مبدئه بحيث يتناسب مع الاحتياجات السياسية في أماكن أخري، وبخاصة في الشرقين الأوسط والأقصي. وعلاوة علي ذلك، فإنه وبعد انهياره بفترة طويلة، ظل مصطلح «العالم الحر» يستخدم لتبرير السياسات الأمريكية في الحرب علي العراق وغزو أفغانستان، لكن هذا كان من شأن المستقبل. أما المشكلة الآنية المباشرة آنذاك فتمثلت في التغلب في النقاشات مع لندن حول فلسطين وتطلعات الصهاينة. وفي النهاية أعلن بڤين وزير خارجية بريطانيا عجزه ووجه إلي ترومان تعليقات بذيئة تضمر وصفه إياه بالديوث السياسي، وألقي بالمشكلة إلي الأمم المتحدة وكأنما ليقول لواشنطون «لقد خلقت المشكلة، فلتوجدي حلا لها».

حاولت الأمم المتحدة جهدها، وأنشأت لجنة خاصة UNSCOP لمراجعة جميع المقترحات. وكما كان متوقعا، عادت اللجنة بتقرير يبين انقسامها. أيدت الغالبية خطة تقسيم فلسطين إلي دولتين إحداهما يهودية والأخري عربية. وترك القدس مدينة دولية تحت الحماية. كان ترومان قد فضّل، سرا، ذاك النهج، وحينما عُرِض الاقتراح علي الأمم المتحدة في خريف ١٩٤٧ صوتت الولايات المتحدة لصالح التقسيم، وكان البيت

الأبيض قد مارس الضغوط، خلف الكواليس، علي عدة حكومات للتصويت لصالح التقسيم، ولم يكن خافيا أن وزارة الخارجية كانت تعارض مناورات الباب الخلفي تلك وتري فيها «تشاطرا» مفرطا من جانب مساعدي الرئيس الموالين للصهاينة لتجنب تحمل المسئولية الأحادية عن «حل» مفروض كان لابد له وأن يعمل علي اغتراب الدول العربية.

وفي الأمم المتحدة، التقي جورج سي. مارشال، وزير خارجية الولايات المتحدة بالدبلوماسيين العرب في محاولة لتهدئة ردود أفعالهم علي التصويت لصالح التقسيم. ومرة أخرى، مضت مجموعة من المتحدثين العرب تأخذ دورها محذرين من مغبات ذلك التصويت. قال أحدهم إن التجربة الصهيونية كان لابد لها أن تفشل منذ البداية بدون المساعدة الخارجية المالية والدعم الذي تلقته؛ وذهب آخر إلي أنه بمجرد أن يستقر المهاجرون اليهود في فلسطين فسيمضون في مسعاهم لضم المزيد والمزيد من الأراضي وأن ما يحدث كان مجرد بداية.

أكد فارس بك خوري [من سوريا] علي أطروحة الفشل الذي سيكون مصيرهم في النهاية وبيّن أنه بالرغم من أن الصليبيين حاولوا منذ ألف عام ترسيخ هيمنتهم علي الأراضي المقدسة فقد تم طردهم في النهاية وكانت الكوارث من نصيبهم. أنصت مارشال لهذه الشكاوي دونما تعليق، واحتفظ لنفسه بالشكوك حول تصميم البيت الأبيض علي أن يجد سبيلا للخروج من هذا المأزق بحيث يحقق مطالب الداخل الأمريكي من ترومان بدون أن تنهال اللعنات عليه من العالم العربي إلي أبد الآبدين.

في تلك الأثناء مضي المعنيون في توجيه اللوم إلي البريطانيين لإعاقتهم المهاجرين اليهود من الرسو في فلسطين من ناحية، ومن ناحية أخري لم يبد العرب أي تعاطف مع البريطانيين. كان العامل الذي أسهم في اتخاذ القرار بتشكيل لجنة UNSCOP هو حادث السفينة «إكزوداس Exodus [الخروج]» الشهير في صيف عام ١٩٤٧ حينما أعادت السلطات البريطانية تلك السفينة التي كانت تحمل لاجئين يهوداً من

ألمانيا، وغدا الحادث كابوسا بالنسبة للسلطات البريطانية حيث كان معظم من كانوا علي متن السفينة والذين ينوون الهجرة إلي فلسطين، من الناجين من الهلوكوست. جذب مصيرهم اهتمام العالم حينما أصر بيڤن علي اعتبارهم غير شرعيين وعلي أنه ينبغي عودتهم إلي المرافئ الفرنسية. فيما بعد أُطلِقَ علي Exodus لقب «السفينة التي تسببت في إنشاء دولة». كتب المؤرخ آلان پاپيه يقول فيما بعد، لو أن البريطانيين استوعبوا ما لتلك الصورة [الهلوكوست في هذه الحالة وربطها بسفر الخروج] من قوة لاستثنوا تلك الرحلة القادمة من أرض الهلوكوست. لكنهم لم يفعلوا فيما نأى الأمريكيون بأنفسهم عن المسئولية. كانت نتيجة القرار البريطاني الذي تجاهل حساسية الموقف «الدفع بتشكيل لجنة UNSOP من أجل مناقشة مصير الناجين من اليهود الأوروبيين بدلا من بحث مطالب العرب بتقرير مستقبل فلسطين علي أساس الواقع الديموجرافى [النسبة السكانية] لعام ١٩٤٧».

بيد أن ترومان كان قد تبين، ومنذ وقت مبكر أي في عام ١٩٤٧، ما بدا وأنه أمر حتمي أي أن الرأي العام الأمريكي سيدعم فكرة إنشاء وطن قومي لليهود بفلسطين، وكانت هذه هي الفكرة التي تصرف علي أساسها منذ آنذاك وحتي إنشاء إسرائيل عام ١٩٤٨، آملا أن يكون بإمكان المائة ألف مهاجر يهودي أن يستقروا هناك وأن يكون لديه ما يكفي من الوقت للتفكير في وسيلة يستطيع من خلالها المهاجرون اليهود والعرب الفلسطينيون العيش معاً بأسلوب أو آخر في دولة مقسمة. لكن حدث تطور مفاجئ أدي إلي تقليص مساحة المناورات الأمريكية: تغير موقف الاتحاد السوڤييتي، الذي كان لم يبد اهتماما في البداية لدعم قيام دولة يهودية، تغير أثناء النقاش في خريف عام ١٩٤٧ ليعلن تأييده تقسيم فلسطين. اعتقد خبراء وزارة الخارجية الأمريكية الذين كان قد أصابهم اليأس نتيجة توجهات البيت الأبيض الموالية للصهاينة، أن الروس قد قاموا بخطوة ماهرة تمكنهم من اختراق الشرق الأوسط بواسطة تنمية علاقات طيبة مع إسرائيل بعد أن عمل مبدأ ترومان علي إبعادهم عن المنطقة. لكن، وعلي المدي الطويل، لم تصبح إسرائيل قاعدة سياسية

أمامية بالمنطقة للاتحاد السوفييتي، فيما عانت العلاقات الأمريكية/ العربية نتيجة إقامة الدولة اليهودية.

في ١٥ مايو عام ١٩٤٨ أعلنت بريطانيا تحت ضغط حاجتها إلي الأموال للحفاظ علي قواعدها بالخارج، ونتيجة لاحتياطاتها، أنها ستنهي انتدابها علي فلسطين[١] والذي كان جزءا من تسوية ما بعد الحرب العالمية الأولي التي قسمت علي إثرها الإمبراطورية العثمانية بين المنتصرين. وفي وجود حوالي مائة ألف من الجنود البريطانيين، من الشرطة والجيش، متموقعين في فلسطين، لم يكن لشيء، بما في هذا فقدان القواعد العسكرية، أن يغير اقتصاديات ذلك الوضع، لذا لم يكن ثمة خيار سوي دعم عبدالله ملك ما كان يعرف آنذاك بشرق الأردن، والذي كان يشتهي ضم الضفة الغربية إلي مملكته مع تخيل نفسه وهو يحكم مناطق واسعة تشمل سوريا ولبنان.

كان لعبدالله صلات جيدة مع الوكالة اليهودية، التي سبقت الحكومات الإسرائيلية المؤقتة، وفي لقاء سري له مع قادتها وقت التصويت علي التقسيم، أكد لهم أنه لن يهاجم الدولة اليهودية أبدا «بل سيعمل علي ضم جزء فلسطين العربي إلي مملكته».

كانت القاهرة تفهم جيدا طموحات عبدالله، وقد أدت تلك التنافسات بين/ العربية إلي تقويض أية محاولة لتشكيل جبهة موحدة ضد دولة إسرائيل التي كانت قد أقيمت مؤخرا. كان بينكني تاك، سفير الولايات المتحدة بالقاهرة، قد أرسل تقريرا من مصر في ٢٣ ديسمبر عام ١٩٤٧ مفاده أن الملك فاروق وباتفاق مع دول عربية أخري قد تعهد بمقاومة التقسيم «بقوة السلاح». كان لفاروق فرقتان عسكريتان علي الحدود الفلسطينية، لكنهما ما كانتا لتقومان بأية عمليات سوي بعد انتهاء الانتداب البريطاني علي فلسطين، وفي ذات الوقت كانت القوتان تعملان علي منع «تسلل المخربين من اليهود الروس إلي مصر» وكان قد تم توقيف عدد منهم بالفعل وعُثِر معهم علي وثائق لم تترك أي شك حول ما كانوا ينوون القيام به من أعمال تخريبية.

---

(١) ثمة تفسيرات أخري لإنهاء بريطانيا للانتداب تذهب إلي أنها بهذا أتاحت للعصابات الصهيونية الاستفراد بالفلسطينيين دونما أن يؤدي ذلك إلي تورط بريطانيا [الترجمة].

أيضا لم تساور الشكوك مطلقا الملك فاروق أن القوات العربية ستنجح معا في النهاية، وبعد بعض التعثرات والانتكاسات في البداية، في طرد اليهود من فلسطين. أقر أن كثيرا من اليهود قد اكتسبوا خبرات عسكرية في الحرب العالمية الثانية لكنه كان واثقا أن تلك الميزة ستختفي مع مواصلة العرب للقتال. ووفقا لما قاله السفير تاك فقد أخبره «فاروق أن الملك ابن سعود قد تعهد له أن سيتبع مصر، وعبّر فاروق عن اعتقاده أنه علي الرغم من الميزات المادية التي كان يجنيها ابن سعود من المشاريع الأمريكية في المملكة فإن الرجل العجوز يفضل أن يدمر آباره من النفط علي أن يحنث بوعده». وعلي الرغم من أن تاك اعتقد أن ذلك الانطباع كان مبالغا فيه إلا أنه لم يكن لديه أدني شك في عزم فاروق علي أن تكون له القيادة في مقاومة إقامة إسرائيل بواسطة القوة العسكرية.

الحرب والعضلة المصرية:

كان تاك محقا في اعتقاده أن حلم فاروق بإحراز العرب للانتصار بقيادته كان مفرطا في تفاؤله وذلك لأنه لم يكن ثمة توافق حقيقي بين مختلف القوات العربية عندما اندلعت الحرب.

بدأت الحرب في مايو بعد إنهاء البريطانيين انتدابهم علي فلسطين مباشرة بغزو عربي للمناطق التي عينتها الأمم المتحدة للدولة اليهودية عام ١٩٤٧ وفقا لخطة التقسيم. وعلي الرغم من أن مصر أسهمت بمعظم القوات إلا أنه سرعان ما خبا الدعم اللوجستي للقوات ناهيك عن وجود أية فكرة لشن حملة منسقة. استمرت الحرب لما يقرب من شهر حتي عَقْدِ الهدنة الأولي في ١١ يونيو حيث كان الإسرائيليون قد أعاقوا تقدم القوات تماما. لكن، وعلي الرغم من ذلك، رفضت مصر وسوريا مواصلة الالتزام بالهدنة واستؤنفت الحرب في ٦ يوليو واستمرت أسبوعين آخرين وكانت النتيجة هزيمة ساحقة للعرب علي جميع الجبهات. أما الفلسطينيون فقد لاذ بعضهم بالهرب فيما أجبر الآخرون علي مغادرة أراضيهم بأعداد كبيرة [بمختلف الوسائل التي كان من بينها ترويع العصابات اليهودية لهم وارتكابهم المذابح ضدهم كما هو

موثق «الترجمة»]، الأمر الذي أوجد مشكلة اللاجئين التي مازالت قائمة ومازالت تحول دون الوصول إلي أية تسوية [لرفض إسرائيل السماح بعودتهم إلي أراضيهم وفقا لما تنص عليه القوانين الدولية ولقرارات الأمم المتحدة]. وخلال تلك الحرب الثانية حاولت الأمم المتحدة فرض حظر علي استيراد الأسلحة، لكن هذا الحظر لم يطبق سوي علي البلدان العربية حيث ضاعف الإسرائيليون شراء الأسلحة من تشيكوسلوفاكيا فيما انهالت عليهم كميات هائلة من الأسلحة من أوربا والولايات المتحدة. حارب العرب بأسلحة فاسدة متبقية من العصر الاستعماري وبدون أية خطة منسقة لخوض المعارك وفي نهاية الحرب كان الإسرائيليون يتمتعون بتفوق هائل في التسلح لم يتنازلوا عنه منذ آنذاك.

لكن، وحتي بعد الهدنة الثانية في ١٩ يوليو، لم يتوقف الغزو الإسرائيلي حيث اجتاحت قواتهم صحراء النقب ووصلت إلي خليج العقبة علي الحدود المصرية. عمل تفاخر فاروق الذي كان قد تخيل نفسه قائدا مصيريا تاريخيا علي انتهاء مُلكه حيث كانت هزيمة الجيوش العربية هي الشرارة التي أطلقت الانقلاب العسكري الذي خُلِع علي أثره عن العرش وأُرسل إلي منفاه عام ١٩٥٢.

كانت وزارة الخارجية الأمريكية بقيادة الوزير مارشال قد استمرت في معارضة «تسرّع» البيت الأبيض في الاعتراف بإسرائيل أمرا واقعا حتي قبل أن تقوم لتلك الدولة قائمة ويعتُرف بها وبـ «حدودها» دوليا. كان مارشال يخشي، وبأكثر من أي أمر آخر، اندلاع صراع في المنطقة قد يمتد ليشمل جميع أنحاء العالم العربي ويعرّض مصالح الولايات المتحدة ومعها الاستقرار الداخلي للحكومات للخطر. بيد أنه حينما بيّن مستشارو ترومان بالبيت الأبيض بقيادة كلارك كليفورد أنه لا يمكن وقف قيام الدولة اليهودية سوي بالتدخل العسكري الأمريكي المباشر، وأن الاتحاد السوفييتي سيكون علي استعداد للاعتراف بتلك الدولة مباشرة، أُجبر مارشال ومعه كبير مساعديه روبرت لاڤت علي اتخاذ موقف دفاعي. قدم لاڤت إلي البيت الأبيض ملفًا لبرقيات استخبارية قرأها علي الحاضرين، عن نشاط السوفييت الذين قاموا

«بإرسال يهود وعملاء شيوعيين من مناطق البحر الأسود إلي فلسطين». وكان بعيد هذا مباشرة أن صدر عن مارشال تصريحه الشهير بأن ترومان يتبع نصيحة كليفورد، وأنه لو كان هذا وقت انتخابات لصوّت ضد الرئيس.

بيد أنه آنذاك بدا أن قيام الدولة اليهودية المنفصلة أمر حتمي حيث كانت المليشيات والعصابات المسلحة اليهودية في فلسطين قد قررت النتيجة، وفي ذات يوم إنهاء الانتداب البريطاني علي فلسطين أُعلن قيام الحكومة المؤقتة لإسرائيل والتي منحها ترومان اعتراف أمرٍ واقع، تلاه بعدَ بضعة أشهر اعتراف قانوني ومعه أولي دفعات القروض والمنح التي استمر تدفقها منذ آنذاك دونما توقف. وفي ٢٩ نوفمبر ١٩٤٨، كتب ترومان خطابا مليئا بالمشاعر الدافئة إلي رئيس دولة إسرائيل حاييم وايزمان ذكر فيه بامتنان خطاب التهنئة الذي كان الأخير قد أرسله له لدي انتخابه رئيسا. قال ترومان إن لديهما معاً الكثير مما يتوجب الاحتفاء به وبإنجازه. وأضاف «أن الأمر لا يستغرق طويلا بالنسبة لأطراف واسعي الحيلة تربطهما علاقة عداء مريرة أن يعيدوا تجميع قواهم التي سبق لها وأن تشتتت». ثم مضي ليقول إنه فهم فوزه في الانتخابات علي أنه تفويض مُنح لبرنامج الحزب الديموقراطي بما في ذلك البند الذي ينص علي دعم إسرائيل، ثم أضاف القول مؤكدا لوايزمان أن الولايات المتحدة «ستعارض أية تغييرات غير مقبولة لإسرائيل بشأن الأراضي التى نص عليها قرار ٢٩ نوفمبر». من الصعب علي القارئ أن يجد قسما بالولاء لدولة إسرائيل أفضل من ذلك.

ومن أجل التخفيف من الصدمة التي أصابت العرب، كان كليفورد قد كتب مسودة بيان للرئيس في الوقت الذي اعترف فيه بإسرائيل يعبر فيه عن أمله في أنه «حينما يقوم الفلسطينيون في الجزء الذي تم تعيينه لهم بإقامة دولتهم وفقا لشروط قرار الجمعية العامة في ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧ ستمنحهم الولايات المتحدة هي وأعضاء الأمم المتحدة الآخرون اعترافا بدولتهم». لكن، لم يكن لهذا أن يتحقق. بدا العنف الذي رافق قيام دولة إسرائيل، والذى كان دين راسك قد توقعه، وأنه قرر علي نحو حاسم بأن «كل المعارضين واسعي الحيلة والذين شعروا بالمرارة» لقيام الدولة الجديدة كانوا

علي الجانب الخطأ من التاريخ، بل إن الأمر اقتضي أن يمر أكثر من نصف قرن قبل أن يتحدث أي رئيس أمريكي عن احتمال قيام دولة فلسطينية بأي لهجة شبه جادة علاوة علي ذلك، فقد كان عبدالله قد أنجز صفقته وقام بضم الضفة الغربية مما جعل إقامة دولة فلسطينية موضوعا تجريديا لمجرد النقاش، ويدا أن عبدالله كان على وشك السيطرة علي سوريا ولبنان، لكنه قُتِل بأن أطلق عليه شخص فلسطيني الرصاص عند صخرة القبة بالقدس في ٢١ يوليو ١٩٥١.

لدي نهاية الحرب العربية/ الإسرائيلية الأولي عام ١٩٤٩ كان الفلسطينيون هم الأعداد الزائدة الذين حرموا من وطنهم. يبين المؤرخ ريتشي أوفندايل أن اللجنة الأنجلو/ أمريكية عن فلسطين قدَّرت أن ثمة ٢٢٦٠٠٠ لاجئ يهودي في أوربا لدي استسلام ألمانيا عام ١٩٤٥، فيما أنه في عام ١٩٤٩ أوجدت الحروب في فلسطين[١] حوالي مليون لاجئ فلسطيني بمختلف البلدان، تضاعفت أعدادهم في العقدين التاليين. لم توحّد الحرب صفوف العرب بل أدت إلي حدوث اضطرابات في مختلف البلدان العربية تسبب فيها غالبا ذلك الجيل المحبط الذي تربي علي رفض اغتصاب الصهاينة لأرض عربية بمساعدة القوي الغربية.

وعلي الرغم من استمرار حدوث مناوشات استمرت حتي عام ١٩٤٩، فقد كان ثمة مناشدة جادة من جانب مصر لبدء صفحة جديدة في علاقاتها مع الولايات المتحدة. في ١٧ ديسمبر عام ١٩٤٨ التقي السفير المصري الجديد محمد كامل عبدالرحيم بروبرت لاڤت القائم بأعمال وزير الخارجية الأمريكية حيث أبلغه السفير أن الاختيار وقع عليه من قبل القاهرة وذلك لاعتقادها منذ زمن بأنه ينبغي أن تكون ثمة علاقات وثيقة بين البلدين، ثم مضي يردد الشكوي المعتادة من أن قيام إسرائيل جعل الشعوب العربية تشعر بالخطر المحدق من وجود «جماعة غريبة ذات أهداف عدوانية» بينهم. وعلي الرغم من أن لاڤت كان ضد اعتراف البيت الأبيض بإسرائيل، إلا أنه الآن دعا إلي «اعتراف غير عاطفي بالواقع» حيث إن إسرائيل وُجِدت لتبقي.

(١) الأحرى العدوان الصهيوني/ الغربي (الترجمة).

وقال إن الوقت قد حان لحسم المسائل التي قد تعرض المستقبل للأخطار والتوقف عن التركيز علي الماضي. أشارت طبيعة الحديث عما يمكن للولايات المتحدة أن تفعله علي سبيل الاستثمار الاقتصادي في المنطقة، وتقديم المعونة للاجئين، وتسوية النزاعات الحدودية، أشارت إلي أن واشنطون قد أصبحت تضطلع بإدارة علاقات سلطة الانتداب القديمة والآن إسرائيل – مع بقية دولة الشرق الأوسط، وأضمرت إجابات لاقت أن من الأفضل لمصر أن تعترف بالواقع وتحدد أهدافا لعلاقات مستقبلية مع الولايات المتحدة تعود بالفائدة علي القاهرة وواشنطون معا. غادر السفير الاجتماع دونما أن يلزم نفسه بالموقف الأمريكي، بيد أنه تم توقيع اتفاقية هدنة مصرية / إسرائيلية في ٢٤ فبراير ١٩٤٩.

غير أن ما زاد من تعقيد القضية الفلسطينية/ الإسرائيلية[١] وتشوشها كان هو رغبة المصريين في اتباع سياستين توءم تعارض الدولة اليهودية وتطالب بانسحاب البريطانيين الكامل من السويس، وكلتاهما باسم مناهضة الإمبريالية. كانت المشكلة بالنسبة لواشنطون هي أنها وفيما كانت توافق علي انسحاب البريطانيين في وجه المعارضة الوطنية لهم وذلك من أجل الحفاظ علي نفوذ بريطانيا وأمريكا معا في المنطقة، فلم يكن ثمة سبب لأن تتخيل واشنطون أن بإمكان القوات المسلحة المصرية أن تحل محل البريطانيين إذا تعرض استقرار الشرق الأوسط للتهديد بأية وسيلة[٢]. حدثت مداولات متمعنة من جانب صناع السياسية في لندن وواشنطون كي يتوصلوا إلي مقاربة مشتركة للمشكلة، وتم عقد محادثات مطولة بالبنتاجون في عام ١٩٤٩ لمناقشة عدة أوراق عن مواقف الأطراف المعنية في محاولة لتوضيح مختلف القضايا.

---

(١) يصر الكاتب علي أن القضية فلسطينية/ إسرائيلية هذا علي الرغم من طبيعتها «العربية» الشاملة ومن أن أحد أهداف المساعدة علي قيام دولة «إسرائيل» هو إضعاف العرب وتشتيتهم الدائم. [الترجمة]

(٢) كانت واشنطون، وكما سيبين هذا السرد فيما بعد، قد حددت مهمة الجيش المصري بالحفاظ علي الأمن الداخلي و«الاستقرار» مع مداعبة المشاعر الوطنية بمشاهدة «استعراضاته» في المناسبات والأعياد القومية دونما أن يكون قوة فاعلة في الحفاظ علي أمن الوطن [الترجمة]

استمرت كل من إسرائيل ومصر في طلب معونات مباشرة من الأسلحة من الولايات المتحدة، وكان دين أتشسون وزير الخارجية يجيب بالإحالة إلي بيان وارن آر. أوستن، سفير أمريكا بالأمم المتحدة والذي صرح به في ٤ أغسطس عام ١٩٤٩ حيث قال «لا تعتزم الولايات المتحدة، بقدر ما يعنيها الأمر، السماح بسباق تسلح تنافسي في المنطقة. لابد وأن تقتصر صادرات الأسلحة إلي تلك المنطقة من العالم على الأسلحة التي تدخل في نطاق متطلبات الأمن المشروعة لتلك البلاد».

كان ذلك في أفضل أحواله، مجرد إجراء مؤقت، لأن بلدان الشرق الأوسط مضت تحصل علي الأسلحة من شرق أوروبا ومن القوي الغربية. وفي تقدير له للأوضاع، أصدر مجلس الأمن القومي، الذي كان قد أنشئ مؤخرا، تقريرا علي درجة لافتة من الصراحة في ١٧ أكتوبر عام ١٩٤٩ جاء به أن مقارنة بالجيش الإسرائيلي كان العرب متخلفين بسنوات ضوئية فقد كان لدي إسرائيل صناعات وليدة للأسلحة في حين أن تجهيزات الجيوش العربية وتدريباتها غير كافية لاضطلاعها بأية مهمة جادة. عمل عدم التوازن هذا علي إغراء تل أبيب علي شن حروب جديدة ضد جيرانها لتحسين وضعها، كما كان هذا يمثّل «خطر ضغط التطرف الإسرائيلي للجوء إلي العمليات الحربية». بمعني آخر، فإن بإمكان ضعف الجيوش العربية أن يؤدي إلي عدم الاستقرار بأسلوب لا ينتهي، ويفاقم المشاكل الداخلية، وأيضا التنافسات القديمة. غدت المصالح الأمريكية في أنحاء المنطقة معرضة باستمرار للخطر نتيجة موجات الاحتجاجات القومية.

لكن شكلا من أشكال سباق التسلح كان قد بدأ بالفعل. اشتكت إسرائيل إلي واشنطون من أن بريطانيا كانت تمد العرب بأسلحة لاستخدامها في الحروب المستجدة، وذهب السفير الإسرائيلي إلي أن تلك الأسلحة لم تكن بهدف استخدامها لصد أي هجوم من الاتحاد السوفييتي بل بهدف الهجوم علي بلده. بيّن الوزير أتشسون في مذكرة له قائلاً «أوافق السفير الرأي تماما بأن الأسلحة التي تزوّد بها البلاد العربية لن تصمد في وجه هجوم يشنه الاتحاد السوفييتي، بل إن الأسلحة التي نمد بها نحن

دول أوربا الغربية لن تمكنهم من فعل ذلك لكنني أعتقد أن بإمكاني تفهّم رغبة الدول العربية في استعادة ثقتها بنفسها بتقوية تسلحها، وأيضا وجهة النظر البريطانية بضرورة لاسترداد الدول الاستراتيجية في الشرق الأدني تلك الثقة بالنفس».

استمر النقاش لبعض الوقت حتي حذر السفير في النهاية من أنه ليس لإسرائيل خيار سوي أن تشتري الأسلحة من تشيكوسلوڤاكيا: «ليس لحكومتي خيار سوي اتخاذ جميع الخطوات اللازمة لحماية نفسها». ومن المفارقات أنه بعد ذلك بخمسة أعوام عملت صفقة الأسلحة المصرية من تشيكوسلوڤاكيا علي إطلاق سلسلة من الأحداث كان لها أن تؤدي في النهاية إلي أزمة السويس – لكن الأمر بدا وأنه بالإمكان التحكم في الموقف مؤقتا. مثلا، ساور أتشسون الأمل بأنه قد يكون من الممكن البدء في عملية سلام من بلد آخر غير مصر – السعودية مثلا حيث النفوذ الأمريكي أعظم بسبب امتيازات أرامكو النفطية: بيد أنه، حينما فاتح جورج ماكجي، مبعوث أتشسون بالرياض، المسئولين في مسألة إمكان عقد اتفاقية بين البلدين، انتهز وزير الخارجية السعودي الفرصة للتحذير ضد أية خطوة من جانب إسرائيل للاعتداء علي الأراضي الأردنية أو الاستيلاء علي أية مساحة منها. قال إن الأردن جزء من الجدار الذي يفصل الدول العربية عن إسرائيل، وإن أية محاولة من جانبها للتوسع خارج نطاق هذا الحاجز ستقابل بالقوة: «لن نسمح أبدا بدخول أي يهودي إلي السعودية وأيضا لن نسمح أبدا بدخول أي شخص يحمل تأشيرة إسرائيلية».

وفقا لما أضمره ما قاله أتشسون للسفير الإسرائيلي حول إمدادات الأسلحة الأمريكية إلي الناتو، فإنه إن لم يكن ثمة وسيلة لوقف شحنات الأسلحة إلي الشرق الأوسط، بل ونظرا لعدم وجود أية رغبة للتخلي عن الوسيلة الواقعية، لزيادة النفوذ السياسي الأمريكي هناك، فإن الإجابة تكمن في إدماج التسلح في خطة أوسع. وفي اجتماع لمجلس الوزراء الأمريكي بتاريخ ١٤ أبريل ١٩٥٠، قال وزير الخارجية إن الولايات المتحدة لم تكن تبذل جهدها من أجل تسليح البلاد العربية وإسرائيل كما يجب وإن الحل قد يكون هو ضم البريطانيين والفرنسيين، بصفتهم المزودين

الرئيسيين للدول العربية بالسلاح، ضمهم إلي الولايات المتحدة لإصدار بيان «عدم عدوان» يُلزم البلدان الثلاثة بعدم إرسال أسلحة سوي «الدفاعية» منها فقط لعملائها بالشرق الأوسط، مع تعهدها لهم أنها ستهبّ لمساعدتهم في حالة شن هجوم من جانب أي بلد في انتهاك لاتفاقيات الهدنة التي أنهت الحرب العربية الإسرائيلية لعام ١٩٤٨.

اعتقد ترومان أنها فكرة عظيمة، من ثم صدر هذا الإعلان الثلاثي في ٢٥ مايو ١٩٥٠. بيد أن التصريحات العلنية ينبغي أن تتبعها الأفعال. فمنذ المرة الأولي التي تبدت فيها إسرائيل بتلك القوة السياسية العاصفة في انتخابات عام ١٩٤٨ الأمريكية، لم يتم رأب الصدع الذي حدث بين البيت الأبيض ووزارة الخارجية. حاول أتشسون الذي كان أكثر حذرا من جورج سي. مارشال الذي كان قد هدد بالاستقالة ذات مرة، الالتفاف حول ترومان وكسبه. في أواخر عام ١٩٥١، وفقا لما قاله أحد المشاركين في وضع الخطة «استعار» وزير الخارجية كرميت روزفلت الابن من وكالة الاستخبارات المركزية كي يترأس لجنة من الخبراء، أحيط أمرها بالسرية الشديدة، لدراسة العالم العربي مع التركيز علي الصراع العربي/ الإسرائيلي، ومحاولة «التوصل إلي حلول، أي حلول، سواء تناغمت مع المفاهيم التقليدية عن سلوك الحكومات اللائق أم لم تتناغم». كان من بين الأفكار التي طرحت تشجيع أحد الدعاة المسلمين علي شاكلة «بيلي جرايهام» المسيحي بحيث يمكن استخدامه لحشد المشاعر الدينية المتأججة لمناهضة الشيوعية.

ويعتبر هذا مثالا علي المبدأ العتيق الذي يذهب إلي أن علي المرء أن يختار ما يرغبه بحرص لأنه قد ينقلب ضده. وعلي حين أنه لم يبرز إلي الواجهة بالقاهرة شخصية مسلمة تعادل «بيلي جرايهام»، فقد ظل انتشار التطرف الديني أحد مصادر القلق الدائمة فيما بعد لصناع السياسة الأمريكيين[1]. انتهت لجنة أتشسون الخاصة إلي أن الدور الذي اقترح على مصر أن تؤديه حاسما: «إن لمصر، في حد ذاتها

(١) هذا علي الرغم من أن كثيراً من تلك الجماعات تم احتواؤها وأصبحت إحدي دعامات السياسة الأمريكية بالمنطقة مؤخرا [الترجمة].

أولوية قصوي وذلك لما تتمتع به من نفوذ وتأثير علي باقي البلاد العربية، بحيث إنه إذا تحولت الأمور هناك إلي الأفضل فسيكون لذلك أثره علي بقية العالم العربي». كان أتشسون قد أصر أثناء مباحثاته السابقة مع السفير الإسرائيلي علي أن الجيوش الكبيرة والقوات الجوية ليست عاملا فاعلا في الدفاع عن الشرق الأوسط، بل إن هذا يتأتي من القواعد العسكرية والمواقف السياسية.

تشعبت مسألة إرسال أسلحة أمريكية واتخذت شكل أسئلة عدة متعارضة من وجهة النظر الأمريكية. فمن ناحية، كانت ثمة مشكلة موقف حلفاء إسرائيل بالكونجرس والذين كانوا متيقظين علي الدوام لمناورات «المستعربين» المزعومين بوزارة الخارجية. ومن ناحية أخري كان هناك تحذير مجلس الأمن القومي من أن أخطاء الجيوش العربية ونقائصها يمكن أن تمثل خطرا علي مصالح الولايات المتحدة. وتفرع عن تلك المشكلة شأنان متداخلان أخران: إذا لم تجد الولايات المتحدة حلا فقد يلجأ العرب إلي الكتلة السوفييتية للحصول علي السلاح، أو قد تعمل الإحباطات المتزايدة علي إشعال فتيل اضطرابات داخلية في بلد أو أكثر؛ وفي تلك اللحظة وفي وجود قضية السويس الملتهبة، فقد كانت مصر الأكثر تهيؤاً للانفجار.

اعتقد بعض صناع السياسة الأمريكيين- أو أنهم قد أملوا ذلك- أن هزيمة مصر في أولي الحروب العربية/ الإسرائيلية قد تؤدي إلي إقناع مصر بأنها بحاجة إلي القوتين المتحدثتين بالإنجليزية للحفاظ علي أمنها. جاء بإحدي المذكرات ما يلي «أتاحت الحرب لنا الفرصة للاستمرار في تقديم النصح والإرشاد علي أساس من الصداقة الأمر الذي سيعمل علي أن تكون التوجهات المصرية معتدلة بالتقابل مع المشاعر القومية المتطرفة»، كما انعقدت الآمال علي أن اجتذاب مصر طرفا في المحادثات الثلاثية بشأن مشاكل مصر الدفاعية سيسهم في تلطيف المطالب القومية. بيد أنه، وأياً ما كانت شكوك المسئولين الأمريكيين حول السياسة البريطانية، فقد كانت مصر مازالت تعتبر من مناطق مسئولية لندن بشكل أساسي. كان جفرسون كافري، سفير الولايات المتحدة بالقاهرة قد تفحص كل البدائل وانتهي إلي أن أية

محاولة لإجبار بريطانيا علي «الجلاء» لن يخدم المصالح الأمريكية. كانت الولايات المتحدة مازال عليها أن تركن إلي دعم لندن السياسي والعسكري، لكنها رأت، ونظرا لوجود التوجهات القومية المتأججة في مصر، أنه قد يكون من الممكن «إقناع» الحكومة المصرية وإغراؤها بفكرة الترتيب الثلاثي الذي سيكون بمثابة الارتقاء بمكانة القاهرة إلي موقع مثيل للقوتين الأخريين في موضوع الدفاع عن السويس ومؤشرا علي أن مطالبها قد تحققت. كتب كافري يقول «علينا حينما ندرس البدائل ألا نأخذ في الاعتبار سوي تلك التي ستسمح بوجود قواعد عسكرية في مصر للبريطانيين، و ربما لنا أيضا»!.

وعلي الرغم من أن الحرب الكورية التي كانت قد بدأت في يونيو ١٩٥٠ قد ساعدت علي تشكيل رأي كافري حول احتمال مطالبة البنتاجون بقواعد عسكرية جديدة،إلا أن أفكاره كانت امتدادا طبيعيا لأفكار زمن الحرب حول التقدم الذي أحرزته مصالح بلده في عدد من دول الشرق الأوسط. أضاف كافري القول إنه يجب التعاطي مع مقترحاته بحذر «كي تكون مقبولة لدي الفكر المصري السائد حاليا علي الرغم من أن التكلفة ستكون باهظة وستتضمن إلي جانب الأسلحة التظاهر علي الأقل بإجراء تشاورات عسكرية مما سيضفي مظهرا خارجيا بالتبادل الكامل للآراء علي أساس من السيادة»، كما أن التكلفة ستكون باهظة أيضا من حيث السياسة الداخلية الأمريكية إذ سيتوجب علي الحكومة التغلب علي معارضة الكونجرس وتشككاته المعتادة.

كان نقاش كافرى الصريح حول مميزات «التظاهر علي الأقل بإجراء تشاورات عسكرية تُضفي مظهر التبادل التام للآراء والتساوي في المهام التي يضطلع بها الجانبان من أجل إرضاء التوجهات القومية المصرية السائدة ومتطلبات ذلك»، كان يتناغم بقدر ما حاول أتشسون، وبعده جون فوستر دالاس، تشجيعه. كان الناتو علي أحد طرفي مثل هذا الخط من التفكير بالتزامه بمبدأ «الكل في واحد والواحد في الكل» وكان علي الطرف الآخر مخطط التحالف شرق الأوسطى الذي لم يكن قد أعد بعد.

كان نموذج الناتو مثاليا بأساليب هامه لأنه، وكما قال أتشسون فيما بعد في شهادة له أمام الكونجرس، كان لابد وأن يحقق نجاحا في جميع الاتجاهات: كان مفيدا كتحالف عسكري ضد الاتحاد السوفييتي لكنه أيضا نجح في جمع عدوين قديمين أي فرنسا وألمانيا، معاً، وعمل علي اهتمام لندن بشأن القارة الأوروبية بحيث لم يعد يُغريها لعب دورها في العصر الفيكتوري، أي أن تظل منعزلة مكتفية بذاتها.

في أبريل ١٩٥١، أرسلت إدارة ترومان جورج ماكجي، الخبير المتميز في حل المعضلات السياسية إلي القاهرة للترويج لفكرة نظام الدفاع الثلاثي. التقي بمحمد بك صلاح الدين وزير خارجية مصر وبدأ بقوله إن الولايات المتحدة لا ترغب في أن تكون طرفا في التفاوضات حول السويس لكنها كانت راغبة في استمرار مناقشتها للقضية مع القاهرة ولندن بأسلوب ودي. كانت الولايات المتحدة تفهم جيدا موقف كل من الطرفين، وتطلعات مصر القومية المشروعة واعتقاد بريطانيا أنها قد منحت حقوقا معينة وفقا لمعاهدة عام ١٩٣٦ حسب ما قاله ماكجي الذي أضاف أنه كان ثمة شأن آخر ينبغي أخذه في الاعتبار ألا وهو الدفاع عن الشرق الذي كان قد ظل دائما منطقة مشاكل تتعلق ببلدان كثيرة. أجاب صلاح الدين بأن بلده يشعر أن مسألة الدفاع مشكلة قومية في المقام الأول لكن في حال «اندلاع حرب فعلية سيكون للجميع شأن فيها بصفتهم حلفاء». وأضاف أن القاهرة «قد وعدت البريطانيين بالحفاظ علي القاعدة في حالة جيدة بحيث «يستطيعون الاعتماد عليها»، وأعلن رغبة مصر في المشاركة مع «البلدان الحرة في العالم» في حالة حدوث عدوان لكنها تصر علي أن «يكون لها الرأي الفصل الأول فيما يخص أراضيها، ثم تأتي بعد ذلك معونة البلدان الأخري ومساعدتها إذا اقتضي الأمر».

كان ثمة قضية أخري أراد صلاح الدين مناقشتها وهي أن البريطانيين كانوا يصرون علي منح السودان استقلاله فيما أن مصر لن توافق أبدا علي تمزق «وحدة مصر والسودان» وذهب إلي أنه ليس بإمكان حكومة بلده أن تستوعب سبب وقوف الولايات المتحدة إلي جانب البريطانيين «في الوقت الذي ينتهكون فيه حقوقنا». بيد

أنه، وخارج نطاق تلك القضايا، فقد كانت القضية الجوهرية هي دعم الولايات المتحدة للجيش المصري ومساعداتها المالية للبلد، بل كادت النتيجة النهائية لنقاشات جميع القضايا المتعلقة بالعلاقة الأمريكية/ المصرية، منذ آنذاك وحتي يومنا هذا، تنحصر في مسألة، دعم واشنطون للجيش المصري.

لم تكن مصر هي الدولة شرق الأوسطية الوحيدة التي أثارت موضوع الدعم الاقتصادي اتساقا مع ما كانت الولايات المتحدة تقدمه لأوروبا وفقا لمشروع مارشال، ومساعدتها العسكرية لدول الناتو. كان شاه إيران قد ذهب إلي واشنطون لمناشدتها حول حق بلاده في تلقي المعونة الأمريكية بناء علي وعود قوات الحلفاء التي كانت تحتل طهران في ديسمبر عام ١٩٤٣، بيد أنه أُبلغ أن ثمة حدوداً لما تستطيع الولايات المتحدة فعله.

أجاب ماكجي علي تعليقات صلاح الدين بالقول إنه لا يمكنه الاعتقاد أنه بالإمكان النظر إلي أي شكاوي ضد البريطانيين من منطلق أن تصرفاتهم كانت نوعا جديدا من الإمبريالية الخطيرة التي تفوق أي شيء كان البريطانيون قد فرضوه سوءا. ثم مضي يؤكد أنه بالرغم من أن البريطانيين كانوا يحاولون تخليص أنفسهم من ماضيهم الاستعماري إلا أنه بسبب حالة الطوارئ الدولية – أي الحاجة المزعومة إلي إعادة التسلح بسبب الحروب الكورية – فإنهم يجدون أنفسهم في وضع صعب ومربك. قال إنهم قد «تخلوا عن معظم بلاد العالم التي كانوا يحتلونها» ثم أوجز الأمر كالتالي:

«نحن نوافق تماما علي تطوير بلدان الشرق الأوسط لقوات خاصة بها تدافع بها عن نفسها وأشعر أن البريطانيين أنفسهم يقبلون تماما هذا المبدأ علي الرغم من التباس موقفهم أحيانا. كان أحد أهداف الإعلان الثلاثي في مايو ١٩٥٠ هو منح بلدان الشرق الأوسط فرصة للعب دور في دفاعات المنطقة، وقد اتخذنا هذا القرار في مواجهة كثير من النقد في بلدنا، لكننا ارتكنا في موقفنا هذا إلي أن إمداد مصر بالسلاح لأغراض دفاعية أمر طيب من منظور سياستنا الخارجية.

«بإمكاني التأكيد لكم أنه ليس بإمكاننا الارتكاس إلي الاستعمار الذي عرفه

العالم في الماضي مرة أخري. نشعر أن هذا يستدعي نمطا تطوريا من الأفعال من جانب البلدان التي تجد نفسها في موقف يشويه ظلال معينة للاستعمار».

أجاب وزير الخارجية المصري، بعد أن انتهي ماكجي من حديثه، بأنه يفهم جيدا القياس الذي استخدمه الأمريكيون لدي الحديث عن الإمبريالية الروسية لكن الجماهير لا يفهمون ذلك؛ ثم وجه إليه سؤالا واحدا عن موقف الولايات المتحدة إذا قررت مصر قطع التفاوضات مع بريطانيا حول السويس والسودان؟ أجاب ماكجي، وقد أُخذ علي غرة، أنه ليس بإمكانه الإجابة عن مثل هذا السؤال «في تلك اللحظة».

كانت واشنطون تركز علي تلافي الإجابة عن هذا السؤال في أي وقت كان. ثم بعد بضعة أشهر، وأثناء انعقاد اجتماع لمجلس حلف الأطلسي في سبتمبر ١٩٥١، مُنحت عضوية الحلف لتركيا واليونان، ثم أرسل الرئيس ترومان علي الفور، برقية إلي الرئيس التركي يقترح فيها محادثات تمهيدية بشأن تشكيل «قيادة للشرق الأوسط» تضم الولايات المتحدة والمملكة المتحدة ومعهما تركيا ومصر. بيد أنه حينما انتهت الترتيبات لمناقشة لغة الاقتراح كانت الحكومة المصرية قد قامت بإلغاء معاهدتي عام ١٨٩٩، وعام ١٩٣٦ مع بريطانيا بشأن السودان والسويس، وأتت القطيعة.

أنهي مصطفي النحاس باشا رئيس الوزراء المصري حديثا له أمام البرلمان بتصريح مدوٍ قال فيه إنه قد وقع معاهدة عام ١٩٣٦ من أجل مصر، وإنه، من أجل مصر يطالبهم اليوم بإلغائها. ذكر السفير كافري في تقرير له أن هذا التصريح أحدث حالة هائلة من الهرج والمرج بحيث مضي المتحدثون من جميع الأحزاب والأطياف يتبارون في التعبير عن الإشادة بهذه الخطوة «اللاعقلانية» وفقا لكافري: «لكنه لم يكن ثمة شك آنذاك، وحتي هذه اللحظة، أن مصر عبرت بدون استثناء عن وقوفها خلف رئيس وزرائها، بغض النظر عن مغبات القرار، وبدون أدني مبالاة بالمستقبل».

لكن حتي لو أن الدعوة كانت قد وجهت لمصر للانضمام إلي «قيادة الشرق الأوسط» قبل خطاب رئيس الوزراء فلم يكن من المحتمل لهذا أن يُحدث أدني فرق.

ذكر كافري في تقرير له علي أساس لقاء لاحق مع بعض المصريين البارزين، أن البعض قد قالوا إن ذلك لم يُمثل نهاية للتفاوضات الأنجلو/ مصرية حول نظام جديد للسويس، بل بداية جديدة بزعم أن «الشعب المصري يشعر الآن بحرية التفاوض من موقع القوة، لا الضعف، مع أي طرف يختارونه» وفقا لكافري. كان هذا تعبيرا مثيرا للاهتمام كان دين أتشسون قد استخدمه ليصف الوضع الوحيد الذي يمكن للولايات المتحدة أن تتبناه في تعاطيها مع روسيا: «التفاوض من موقع القوة».

حينما سئل بعد ذلك بسنوات عن أوجه النقد الذي وجّه لاستخدامه ذلك التعبير تجنب الإجابة المباشرة ليتحاشي الوقوع فى مأزق حيث قال «بالإمكان القول إنه لو حاول الطرفان دائما التفاوض من موضع القوة، فإنهما سيمضيان يكتسبان مزيدا من القوة، لكن موقفيهما لن يتغيرا أبدا ولن يكون لدينا أية تفاوضات». كان مصدر قلق الولايات المتحدة هو أنه يحتمل للمصريين أن يحاولوا أن يزدادوا قوة وأن البريطانيين قد يعجزون عن مواجهة التحدي وبذلك تجبّر الولايات المتحدة علي التورط بأعمق مما يقتضيه موقفها الملتبس. علاوة علي ذلك، فلم تكد تنقضي بضعة أيام حتي رفضت مصر دعوة وجهتها إليها تركيا لتصبح عضوا مؤسساً في «قيادة الشرق الأوسط» الأمر الذي رأته مصر مجرد واجهة زائفة تروج لأكذوبة أن لمصر دورا متساويا في المشاورات والعمليات الدفاعية.

بعد مضي أسبوع علي خطاب النحاس باشا بالبرلمان المصري، عبر الوزير أتشسون لأحد الديبلوماسيين المصريين عن عميق أسفه لرفض المصريين المشاركة في «قيادة الشرق الأوسط»، وبخاصة أن تلك الدعوة، وفقا للوزير، بدت له أنها كانت وسيلة لمراجعة اتفاقية ١٩٣٦ الأنجلو/ مصرية «بأسلوب يتسق تماما مع وضع مصر كبلد مستقل ذي سيادة». ثم بين الوزير الأمريكي موقف حكومته من إلغاء المعاهدتين بالقول «إن حكومة الولايات المتحدة تعتبر القرار الذي اتخذته الحكومة المصرية مؤخرا بإلغاء معاهدة ١٩٣٦ الأنجلو/ مصرية واتفاقيات عام ١٨٩٩ حول السودان لا

يتسق مع احترام الالتزامات الدولية، ومن جانبها تعتبر حكومته أن هذه الخطوة غير مشروعة ولابد أن ينظر لها علي أنها خطوة ارتكاسية لمحاولات العالم تطوير نظام دفاعي تعاوني وللجهود الداعية إلي تسيد القانون والنظام العالميين».

بيد أن توبيخات أتشسون لم توقف مسيرة الأحداث في مصر. في ٢٣ يوليو عام ١٩٥٢ قام الجيش بانقلاب أدي إلي مغادرة فاروق مصر.. وفي اليوم التالي انهالت حشود المتظاهرين علي الشوارع المؤدية إلي ميدان «الإسماعيلية» حاملين لافتات كُتب عليها «يحيا النحاس باشا بطل الاستقلال» «اخرجوا من بلادنا»، ثم بعد ذلك، أُعلنت مصر جمهورية، وأعيدت تسمية ميدان الإسماعيلية «ميدان التحرير».

كان من بين الشعارات التي ترددت «يحيا مصدق» رئيس وزراء إيران الذي كان قد قام بتأميم شركة النفط البريطانية ورأت فيه الجماهير المصرية بطلا قوميا. وفي واقع الأمر كان محمد مصدق قد غادر واشنطون عائدا إلي بلده عن طريق القاهرة وهو يشعر بالإحباط بعد أن كانت واشنطون قد حاولت مرة أخري إعادة العلاقات السلمية بينها وبين إيران حلفيتها القديمة في مواجهة أي تحدٍ قومي آخر – حول النفط هذه المرة. كان ثمة حشد من ألفي شخص في استقبال مصدق لدي باب طائرته، وكانت ثمة حشود تقدر بعشرات الآلاف بانتظاره بالميدان المواجه للقصر الذي استقبل فيه، وحمل المتظاهرون لافتات ترحيب به كتب عليها عبارات من قبيل «يحيا مصدق محطم بريطانيا» و«مصدق عدو الإمبريالية». جاء بأحد التقارير الصحفية ما يلي «كان ثمة هتافات كثيرة معادية لأمريكا، وذلك لأن الولايات المتحدة كانت متهمة برفضها منح الدكتور مصدق قرضا يساعده علي تشغيل آبار النفط ومصافي البترول في عبدان». قام مساعدو رئيس الوزراء بتوجيه الشكر نيابة عنه للجماهير وذلك لأنه كان يشعر بوعكة صحية بدرجة أنه كان لابد من حمله علي مقعد حتي مكان إقامته. قال مساعدوه أيضا إنه يبلغ الجماهير المصرية أنهم سيدعمون مطالب مصر بجلاء البريطانيين عنها، حينذاك تعالت هتافات الحشود «الثورة الثورة» و«أعطونا السلاح»

كان من الواضح أنه لن يكون من السهل علي الولايات المتحدة أن تجد ممراً آمنا لها وسط تعقيدات القضايا القديمة والجديدة التي كانت تواجه جهود واشنطون لتحويل التوجهات القومية التي كانت تجتاح مصر واستغلالها وسيلة لاحتواء الشرق الأوسط داخل حدود «العالم الحر».

obeikandl.com